وزارة التعليـــــم العـــــالـــي و البحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية :2019/2018

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشـراف:

د. فلفلي الزهرة

من إعداد الطالـــبة:

عوايجية عقيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على منح القروض في البنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

لهذا الغرض فقد وضحت الدراسة في جانبها النظري كيفية الحصول على قرض في البنوك التجارية هذا من جهة ومن جهة أخرى مؤشرات قياس مخاطر السيولة على مستوى البنوك، أما في الجانب التطبيقي فقد وقفت الدراسة على حقيقة وواقع مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري، حيث بينت مدى حاجة البنك لإدارة مخاطر السيولة وذلك لزيادة حظوظه في منح القروض.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب الالتزام بإدارة مخاطر السيولة كونها أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع المالي في البنك، وتقييم قدرته على منح القروض لضمان الربح، خاصة إنْ عمل هذا الأخير على مواكبة التحديات الجديدة التي تخص إدارة المخاطر واستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل إليها في هذا المجال والتي تسهل من مهمة البنوك في أداء وظيفتها الأساسية وهي منح القروض والتقليص من نسبة مخاطر السيولة.

-الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية- مخاطر السيولة- إدارة المخاطر- القروض البنكية.

Résumé

Cette étude visait à découvrir l'impact de gestion du risque de liquidité sur l'octroi du prêts dans les banques commerciale à travers l'étude de cas la banque nationale algérienne.

À cette fin l'étude expliquait dans sa partie théorique comment obtenir un prêt auprès de banques commerciales ceci d'une part et d'autre des banques sur plan pratique l'étude axée sur la réalité et la réalité des risques de liquidité à la banque nationale algérienne indiquer le besoin de la banque de gérer le risque de liquidité ä la banque nationale algérienne afin d augmenter ses chances d'accorder des prêts et évaluer sa capacité à octroyer des prêts pour générer des bénéfices, en particulier pour que ses derniers puissent se tenir

L'étude a conclu que la gestion du risque de liquidité devrait être engagée en tant qu'outil important qui aide les banques à comprendre la réalité de la situation financière de la banque au courant des nouveaux défis liés ä la gestion des risques et à l utilisation de nouvelles méthodes et techniques empêchant l'accès à ce domaine qui facilite la tâche des banques dans l'exercice de leur fonction de base consistent à octroyer des prêt et à réduire le ratio de risque de liquidité.

Mots Clés : les banques commerciales - les risques de liquidité - la gestion des risques - les prêts bancaires.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى القطعة الصغيرة من قلب أختي... إلى الذي سيق إلى الجنان بإذن من رب حنان... إلى "**محمد أمين**" رحمك الله صغيري...

إلى عمي الحبيب "**محمد**"... نم بسلام فأنا كما أردت دائما لن أكف عن الدراسة حتى ألحق بك... أسكنك الله فسيح جنانه...

إلى "**جدي**" الغالي... الراحل عني قبل أن يراني أحمل إليه شهادة يرى فيها مجده... فليرحمك الله...

إلى من بذل الغالي والنفيس من أجل أن نكون... إلى من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق... إلى من راهن بصدقه على تعليم حبيباته البنات... كل هذا من أجل هذه الأسطر التي لا يريد أن يفهم منها شيئا سوى أنها كتبت بأنامل يدي... هذا حلمك أيها الحبيب... "**أبي**" حفظك الله ورعاك...

إلى حلوة اللبن... إلى من لها النفس فداء... إلى من عشقتنا رغم بعض العصيان... إلى الجميلة الرائعة الأخاذة بنا إلى الجنان... إلى مصباح بيتنا المنير بطاقة الحب التي لا تزول... إلى وطني الحبيب المخلص... إليك "**أمي**" الرائعة... حفظك الله ورعاك...

إلى عبق الرياحين وورد الياسمين... إلى من حملنا في رحم واحدة... إلى من قاسمني أحلى الذكريات وأمرها... شقيقاتي الحسناوات " **فاطمة، زينب، سمية، مريم**"...

الحب كل الحب إلى سندي في هذه الحياة أخي الأنيق "**هارون**"... يا عنقود العنب... إليك أهدي ثمرة من شجرة غرسناها معا فأرجوا أن تثمر شجرتك أيضا في باكالوريتك المباركة... وفقك الله وسدد خطاك...

إلى "**أنس عبد المحسن**"... ابن الزهراء... إلى المشاغب الحنون... الذي لاعب مذكرتي ببراءته المعهودة...

إلى رائحة من روائح عمي الغالي... إلى الأخت... إلى الصديقة الحنونة... إلى زوجة العم... إلى نكهة العمة والخالة... إليك "**حبيبة**" الجميلة...

الى جميع زملاء الدفعة واخص بالذكر صديقتي وناسة، وكذلك أخي وصديقي محمد أمين

وفي الأخير ليس كبرياء مني أو جنون العظمة كما يقولون لكنه العدل في ميزانية الحياة الفانية... فأقول إلى "**نفسي**" أيضا: أهدي هذا العمل الذي أظن أنه بلا شك لن يخلو من ملاحظات أساتذتي... أهديها إياه وأنا كلي فخر أنني تغلبت عليك أيتها الحقيرة الكسولة... المملة الخجولة... البائسة اليائسة... ها قد قاربت الوصول إلى القمة فهنيئا لي لأنني تغلبت عليك...

عقيلة

شكر وعرفان

أيام مضت من عمرنا... بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحا... وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه... والوصول إليه مهما كان صعبا... وها نحن وصلنا وبيدنا شعلة علم وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ...

فشكرا للبارئ الخالق الذي وهبنا نعمتي العقل والصحة لإتمام هذا العمل... بفضله سبحانه وتعالى وصلاة الله وسلامه على الحبيب "**محمد**" صلى الله عليه وسلم أما بعد:

أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة "**فلفلي الزهرة**" على مجهودها والتي لم تبخل علي بتوجيهاتها... الشكر كل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة لإثراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمة والبناءة...

أشكر كل من ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد...

أما الشكر الذي هو من نوع خاص... فأنا أتوجه بالشكر إلى كل من لم يقف إلى جانبي... ومن وقف في طريقي وعرقل مسيرة بحثي... فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة البحث ولا حلاوة المنافسة الإيجابية... ولولاهم لما وصلت إلى ما وصلت إليه... فلهم مني جزيل الشكر...

بارك الله فيكم جميعا.

- قائمة الأشكال و الجدوال -

و المختصرات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1-1	أنواع القروض البنكية	(**15**)
شكل رقم 1-2	خطوات منح القروض	(**23**)
شكل رقم 2-1	أنواع المخاطر البنكية	(**53**)
شكل رقم 3-1	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	(**90**)
شكل رقم 3-2	القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري	(**96**)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1-1	ميزانية البنك التجاري	(**19**)
الجدول رقم 3-1	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2014	(**97**)
الجدول رقم 3-2	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015	(**98**)
الجدول رقم 3-3	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016	(**99**)
الجدول رقم 3-4	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2017	(**100**)
الجدول رقم 3-5	نسبة الرصيد النقدي للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**101**)
الجدول رقم 3-6	نسبة السيولة القانونية للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**103**)
الجدول رقم 3-7	نسبة التوظيف للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**105**)
الجدول رقم 3-8	نسبة الاحتياطي القانوني للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**107**)
الجدول رقم 3-9	فائض الأساس لسنة 2014	(**110**)
الجدول رقم 3-10	فائض الأساس لسنة 2015	(**111**)
الجدول رقم 3-11	فائض الأساس لسنة 2016	(**112**)
الجدول رقم 3-12	فائض الأساس لسنة 2017	(**113**)
الجدول رقم 3-13	نسبة خطر السيولة بالمؤشر الأول للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**114**)
الجدول رقم 3-14	نسبة خطر السيولة بالمؤشر الثاني للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017	(**115**)

	financiers	
مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية.	**Direction du personnel et des relations sociales**	**DPRS**
مديرية الوسائل العامة.	**Direction des moyens publics**	**DMG**
مديرية المحافظة على التراث.	**Direction de la préservation du patrimoine**	**DPP**
مديرية التكوين.	**Direction de la formation**	**DF**
مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.	**Centre de gestion des services sociaux**	**CGOS**

قائمة المختصرات

الرمز/ الاختصار	معنى المختصر	الترجمة
DMFE	**Direction des mouvements financiers avec l'extérieur**	مديرية التحركات المالية مع الخارج.
DRICE	**Direction des relations internationales et du commerce extérieur**	مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.
DOD	**Direction des opérations documentaires**	مديرية العمليات المستندية.
DER	**Direction de l'encadrement en réseau**	مديرية تأطير الشبكات.
DMC	**Direction du marketing et de la communication**	مديرية التسويق والاتصال.
DIPM	**Direction des moyens de paiement et des espèces**	مديرية وسائل الدفع والنقد.
DDEP	**Direction des études et projets de développement**	مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.
DTA	**Direction des technologies et de l'ingénierie**	مديرية التكنولوجيات والهندسة.
DPS	**Direction de la production et des services**	مديرية الإنتاج والخدمات.
DSERC	**Direction du suivi, de la couverture et du recouvrement des emprunts**	مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض.
DEJC	**Direction des études juridiques et des litiges**	مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.
DRG	**Direction de la collecte des garanties**	مديرية تحصيل الضمانات.
DGE	**Direction des grandes entreprises**	مديرية المؤسسات الكبرى.
DPME	**Direction des petites et moyennes entreprises**	مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
DCPS	**Direction des prêts aux particuliers et aux particuliers**	مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
DC	**Direction de la comptabilité**	مديرية المحاسبة.
DOMP	**Direction du curriculum et des procédures d'organisation**	مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.
DCG	**Direction du contrôle de la direction**	مديرية مراقبة التسيير.
DMF	**Direction des marchés**	مديرية السوق المالي.

- فهـــرس المحتـــويات -

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري	(89)
1.2 التعريف بالبنك	(89)
2.2 الهيكل التنظيمي للبنك	(89)
المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري	(91)
1.3 مهام البنك	(91)
2.3 أهداف البنك	(92)
المبحث الثاني: السيولة في البنك الوطني الجزائري	(94)
المطلب الأول: القروض التي يمنحها البنك	(94)
1-1 قروض الاستغلال	(94)
2-1 قروض الاستثمار	(95)
المطلب الثاني: قياس السيولة في البنك	(96)
1-2 نسبة الرصيد النقدي	(101)
2-2 نسبة السيولة القانونية	(102)
3-2 نسبة التوظيف	(104)
4-2نسبة الاحتياطي القانوني	(106)
المبحث الثالث: مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري	(109)
المطلب الأول: قياس خطر السيولة في البنك	(109)
1-1 طريقة السيولة اليومية	(109)
2-1 طريقة المؤشرات	(113)
المطلب الثاني: دور إدارة خطر السيولة في منح القروض في البنك	(117)
خلاصة الفصل	(119)
خاتمة	(123-120)
المراجع	(131-125)
الملاحق	(134-132)
الملحق رقم 1	(133)
الملحق رقم 2	(134)

1.3 إجراءات الحد من المخاطر	(54)
2.3 سياسات الحد من المخاطر	(55)
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	(56)
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	(56)
1.1 تعريف إدارة المخاطر	(56)
2.1 أهداف إدارة المخاطر	(57)
المطلب الثاني: قواعد وأطراف إدارة المخاطر	(58)
1.2 قواعد إدارة المخاطر	(58)
2.2 الأطراف المسؤولين عن إدارة المخاطر	(61)
المطلب الثالث: أساليب وخطوات إدارة المخاطر	(62)
1.3 أساليب إدارة المخاطر	(62)
2.3 خطوات إدارة المخاطر	(65)
المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها	(67)
المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة البنكية	(67)
1.1 تعريف مخاطر السيولة	(67)
2.1 إدارة مخاطر السيولة وأهدافها	(70)
المطلب الثاني: نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة	(74)
1.2 نظريات إدارة السيولة	(74)
2.2 إستراتيجيات إدارة السيولة	(76)
المطلب الثالث: أدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل	(77)
1.3 لجنة بازل وإدارة مخاطر السيولة	(77)
2.3 قياس مخاطر السيولة	(80)
خلاصة الفصل	(83)
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري	(119-72)
تمهيد	(85)
المبحث الأول: أساسيات حول البنك الوطني الجزائري	(86)
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	(86)
1.1 نشأة البنك الوطني الجزائري	(86)
2.1 مراحل تطور البنك الوطني الجزائري	(88)

1.1 تعريف القروض البنكية وخصائصها	(20)
2.1 أنواع القروض البنكية	(21)
المطلب الثاني: خطوات منح القروض البنكية والعوامل المؤثرة في عملية المنح	(24)
1.2 خطوات منح القروض البنكية	(24)
2.2 العوامل المؤثرة في عملية منح القرض	(27)
المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وإستراتيجية الحد منها	(28)
1.3 مخاطر القروض	(28)
2.3 أنواع مخاطر القروض وإستراتيجية الحد منها	(29)
المبحث الثالث: السيولة في البنوك التجارية	(35)
المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية	(35)
1.1 تعريف السيولة في البنوك	(35)
2.1 أهمية السيولة في البنوك	(36)
المطلب الثاني: مصادر السيولة	(37)
1.2 السيولة الحاضرة	(37)
2.2 السيولة النقدية	(37)
المطلب الثالث: مؤشرات السيولة والعوامل المؤثرة عليها	(39)
1.3 مؤشرات السيولة	(39)
2.3 العوامل المؤثرة عليها	(42)
خلاصة الفصل	(44)
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	(84-45)
تمهيد	(46)
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	(47)
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية	(47)
1.1 تعريف المخاطر البنكية	(47)
2.1 العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي	(48)
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	(50)
1.2 مخاطر مالية	(50)
2.2 مخاطر غير مالية	(51)
المطلب الثالث: إجراءات وسياسات الحد من المخاطر	(54)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
إهداء	III
شكر و عرفان	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة المختصرات	VIII
فهرس المحتويات	X
المقدمة	(7-1)
الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية	(44-8)
تمهيد	(9)
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	(10)
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	(10)
1.1 تعريف البنوك التجارية	(10)
2.1 خصائص البنوك التجارية	(11)
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها	(12)
1.2 أنواع البنوك التجارية	(12)
2.2 وظائف البنوك التجارية	(13)
المطلب الثالث: أهداف وميزانية البنوك التجارية	(16)
1.3 أهداف البنوك التجارية وأهميتها	(16)
2.3 ميزانية البنوك التجارية	(17)
المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية	(20)
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	(20)

- المقدمة -

الفصل الثالث والمعنون ب: الفصل التطبيقي للبنك الوطني الجزائري، من خلال التطرق إلى عموميات حول البنك الوطني الجزائري، ومن ثم قياس سيولة البنك وكذا مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منح القروض.

صعوبات الدراسة:

تتعرض هذه الدراسة كغيرها إلى جملة من الصعوبات نذكر منها بالأساس:

- عدم توفر الوقت الكافي؛
- قلة المراجع باللغة العربية التي تتناول إدارة مخاطر السيولة في القطاع البنكي؛
- قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق المعتمدة في الجانب التطبيقي وذلك لسرية المعطيات؛

- دراسة: " Shaymaa younus kadhim,(2014) : ‘**the effect of cash liquidity in banks performance level- standard and analytical study on some of iraqi trading Banks for the period of 1997-2011’**, fulfillement to get the ph.d in Accounting, St clements university, baghdad.

تشمل الدراسة على دراسة تحليلية لبعض المصارف التجارية العراقية، حيث توصلت في النهاية إلى بعض النتائج نذكر منها:

- يشير تحليل مؤشرات السيولة النقدية القدرة الإيفائية للمصارف اليومية وفي أوقات الأزمات والمخاطرة للمدة (1999- 2005)؛
- يلاحظ من دراسة علاقات الارتباط بشكل إجمالي لمعظم مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الاستثمار عكسية بينما مؤشرات الكفاءة والفاعلية للإدارات المصرفية موجبة مع معدل العائد على الملكية بينما مؤشرات المخاطرة عكسية مع معدل العائد على إجمالي الودائع؛

تميزت هذه الدراسة في أنها حاولت ولو بالقدر البسيط تطبيق مؤشرات خطر السيولة فعليا ولم تتركها نظريا كما فعلت معظم الدراسات، كما نجد أن هذه الدراسة أبرزت أن لإدارة مخاطر السيولة تأثير على منح القروض في البنوك التجارية.

وبالرغم من اختلاف المتغيرات من دراسة لأخرى واختلاف البيئة التي أجريت عليها الدراسة فإن الأساس هو ما سنتوصل إليه في هذه الدراسة من نتائج.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية هذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يضم فصلين، وآخر تطبيقي متمثل في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة التالية:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان: أساسيات حول البنوك التجارية وهذا من خلال التعرف على ماهية البنوك التجارية بالإضافة إلى القروض البنكية وخطوات منح القرض ومفاهيم حول السيولة وكذا مؤشرات قياسها.

وأما **الفصل الثاني** والمعنون ب: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية وذلك بالتعرف على ماهية المخاطر البنكية وإلى إدارتها وإلى أهم قواعد إدارة المخاطر وذلك بالتركيز على مخاطر السيولة وكيفية إدارتها بالإضافة إلى كيفية قياس مخاطر السيولة.

- منهج تحليلي من خلال تحليل معطيات مؤشرات السيولة، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي حيث تم الاعتماد على تقارير خاصة بالبنك الوطني الجزائري **BNA** وذلك لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية التي تحتلها إدارة مخاطر السيولة في القطاع البنكي ودورها في منح القروض إلا أن جل الأبحاث ركزت بشكل كبير على مخاطر الائتمان، ومن بين الدراسات التي تناولت إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ودورها في منح القروض ما يلي:

- دراسة عتروس صونيا، (2015): "**أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تشمل الدراسة على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري **BNA**، حيث كانت إشكالية الدراسة حول "**إلى أي مدى حقا تعمل أدوات إدارة السيولة على التقليل من خطر السيولة في البنك الوطني الجزائري؟**"، وقد تم استخدام مؤشرات لقياس السيولة في البنك الوطني الجزائري لاختبار صحة الفرضيات المطروحة.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تلجأ البنوك إلى الأداة المالية المتمثلة في تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض لمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض؛
- البنك الوطني الجزائري يلجأ إلى البنك المركزي والمؤسسات المالية لتغطية احتياجاته؛

- دراسة "**سمية بركاني**" والمعنونة ب "**إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

وقد تم في هذه الدراسة استخدام جانبين: الأول نظري حول كيفية قياس السيولة ومخاطرها، أما الثاني فقد تم فيه تطبيق ما تم التطرق فيه في الجانب النظري من نسب ومؤشرات على البنك المدروس.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة لدى البك التجاري؛
- هناك علاقة طردية وطيدة بين السيولة والعائد في البنوك التجارية؛

السيولة في منح القروض، وذلك لأن توفير السيولة يدير عجلة البنك ويجعله يحقق إستمراريته في البقاء، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية وهذا الشمول تستدعي اهتماما خاصا منا لإبراز بعض الطرق والأساليب لإدارة مخاطر السيولة لمنح القروض.

هذا وتكمن أهمية البحث في كونه يمثل مجالا تطبيقيا لمختلف الباحثين والأكاديميين.

أسبـاب اختيار الموضـوع:

هناك عدة أسباب في الحقيقة جعلتنا نختار موضوع دور إدارة مخاطر السيولة في منح القروض في البنوك التجارية وهي:

- الرغبة في البحث حول هذا الموضوع باعتباره موضوع جديد؛
- المكانة البارزة التي تحتلها إدارة مخاطر السيولة والتي جعلت قرار منح القرض أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية؛
- اهتمام الباحثين بمواضيع تتعلق أغلبيتها بالاستثمار وغيرها من مواضيع؛

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: سوف يقتصر البحث على تشخيص كيفية طلب القرض إلى غاية الحصول عليه والأخطار المتوقعة وكيفية الحد منها نظريا، وعرض كيفية قياس نسب ومخاطر السيولة في البنك محل الدراسة تطبيقيا.

الحدود المكانية: تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على منح القروض من خلال إدارة مخاطر السيولة، وقد اقتصر مجال دراستنا على البنك الوطني الجزائري.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية في دراسة وتحليل مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري بين الفترة الممتدة من2014 إلى2017.

منهـج الدراسـة:

لقد تم استعمال المناهج التالية:

- استخدم المنهج الوصفي التاريخي في الجانب النظري حيث قمنا بجمع المعلومات المرتبطة بكل من البنوك التجارية والقروض والسيولة وكذا مخاطر البنوك وكيفية إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى تاريخ نشأة البنك الوطني الجزائري.

- كيف تعمل أدوات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة على زيادة قدرة البنك في منح القروض؟ وما واقع ذلك في البنك الوطني الجزائري**BNA** ؟

فرضيـــــات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن الإشكال المطروح نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- يمكن لإدارة مخاطر السيولة أن تؤثر في منح القروض في البنوك التجارية من خلال تقديرها للخطر والتقليل من حدته؛

الفرضيات الثانوية:

- يتم منح القروض في البنوك التجارية وفق إجراءات مرتبطة بهذه العملية، تتمثل أساسا في السياسة الإقراضية للبنك؛
- تعتمد البنوك التجارية على أدوات قياس للسيولة ومخاطرها والتي تفرض عليها من قبل السلطة النقدية؛
- تكفل أدوات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة زيادة قدرة البنك الوطني الجزائري **BNA** على الوفاء بالتزاماته في آجالها المحددة؛

أهـــداف الدراســة:

من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة وبصفة عامة تتلخص أهداف الموضوع محل الدراسة في العناصر التالية:

- التعرف على أهم المخاطر التي تواجهها البنوك؛
- توضيح مختلف مفاهيم إدارة المخاطر البنكية ومحاولة إبراز دور إدارة مخاطر السيولة في منح القروض على مستوى البنوك التجارية؛
- تقديم مقترحات على ضوء الدراسة التطبيقية لإدارة مخاطر السيولة؛

أهميـة الدراسـة:

يكتسي البحث أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع البنكي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة، وتزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها وظيفة منح القروض في هذا القطاع فهي تمثل العمود الفقري للبنك والمحور الرئيسي لإيراداته، كما تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه إدارة مخاطر

المقدمة:

تحتل البنوك التجارية مركزا حيويا في الحياة الاقتصادية والمالية بحيث تمثل نقطة مهمة لبناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، وتبقى القروض البنكية مصدرا هاما لإشباع الحاجات التمويلية للبنك وذلك تبعا لأوجه استخدامها، وتبقى لعملية الإقراض أهمية كبرى باعتبارها تشكل المورد الأساسي لإيرادات ومداخيل البنك.

وعليه فإن نشاط البنك يتمثل في خلق الانسجام والملاءة بين أهدافه والمتمثلة ف: الأمان، الربحية، السيولة، وذلك من خلال الاحتفاظ بأقصى قدر من السيولة، أي أن للسيولة تأثيرا مباشرا على البنوك لكونها أساسا مهما في معاملاتها.

وفي سعي هذه البنوك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاولة أنشطتها، تتعرض من حين لآخر لمخاطر تعيقها من القيام بعملها على أكمل وجه، فقد تحصل سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو في شكل ودائع أو في شكل موجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد سائل.

وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات ويتطلب التعامل مع هذا الخطر الكثير من السرعة مما يمكن أن ينجر عنه آثار سلبية على البنك بسبب غياب السيولة فيمكن أن تتحول إلى أزمة إن لم يتم معالجتها في الوقت المناسب.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع خطر السيولة يحظى بتركيز واهتمام كبيرين من قبل الباحثين والمختصين في المجال البنكي، فعملية قياس حجم خطر السيولة والتهديدات التي تواجه البنك هو دور هام تقوم به إدارة المخاطر، حيث تساهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة من التعامل مع ما يمكن أن يتعرض له البنك من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن يعرقل مساره.

إشكاليـــــــة الدراسة:

إن تأثير إدارة مخاطر السيولة على منح القروض البنكية يسمح للبنك باستمرار نشاطه والوصول إلى الأهداف، وعليه فقد صيغة إشكالية هذه الدراسة في شكل تساؤل رئيسي كما يلي:

كيف يمكن لإدارة مخاطر السيولة أن تؤثر في منح القروض في البنوك التجارية؟

كما يمكن في هذا السياق طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تتم عملية منح القروض في البنوك التجارية؟
- هل تعتمد البنوك التجارية على أدوات قياس مناسبة للسيولة ومخاطرها؟

-الفصل الأول-

أساسيات حول البنوك التجارية

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة هذا الفصل أن الطبيعة الخاصة بالنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقه، جعلها تواجه العديد من المخاطر على مستوى ربحيتها ومكانتها، مثل خطر القرض، خطر السيولة، خطر الصرف...إلخ، والتي تؤثر على نشاطها الائتماني، فالمخاطر التي يتعامل معها البنك مستقبلية، وعملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها وهذا حتى يتمكن من قياسها ومراقبتها ومتابعتها.

وعليه سوف يتم التعرف أكثر على المخاطر البنكية والتركيز بدرجة كبيرة على خطر السيولة وإجراءات إدارتها في الفصل الثاني.

المركزي ويتعزز رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي عندما يكون عدد وقيمة الشيكات المسحوبة لصالح زبائن البنك، لذلك يمكن القول أن المقترضين وقدرتهم على السداد بالمبالغ المطلوبة وبجداول السداد يساعد كثيرا في تعزيز سيولة البنك.

ث- توجيهات البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تقليص عرض النقد أو زيادتها، حيث يستطيع البنك المركزي تقليص حجم الأرصدة النقدية والاحتياطات لدى المصارف وبالتالي يقلل من سيولتها بإتباع بعض الطرق مثل رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويحدث العكس في حال رغبته في التوسع في بعض النقد مما يزيد من سيولة المصرف.

ج- رصيد رأس المال الممتلك:

من المعروف أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك، وبالتالي تقل قدرته الإقراضية وانخفضت قابليته على تسديد التزاماته التجارية.

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية.

3-2 العوامل المؤثرة في السيولة

هناك عدة عوامل تؤثر على توفر السيولة في البنوك، إما بتوفرها بكميات كبيرة أو نقصها وهو ما يعرقل عملية منح الائتمان، حيث نذكر من العوامل المؤثرة ما يلي:[1]

أ- عمليات إيداع وسحب الودائع نقدا:

تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق وذلك على تخفيض احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي على تقليص سيولته في حين تؤدي عمليات الإيداع على تحسين سيولة المصرف التجاري.

ب- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

تتأثر سيولة المصرف من خلال تعاملات الجمهور مع الخزينة العامة، وتتحسن السيولة في حالة كون زبائن البنك التجاري دائنين للخزينة التي تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- إن الزبائن غالبا يعملون في أجهزة الدولة ما يتقاضون من أموال لدى البنك التجاري؛
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اشتراها الزبائن سابقا؛
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم الزبائن بالاتي:

- تسديد الضرائب الحكومية؛
- شراء الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزانة وسندات الخزانة)؛
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم من البنك وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.

ت- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى، وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك

[1] أسعد حميد العلي، المصدر سبق ذكره، ص:193.

ت- نسبة التوظيف[1]

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في الوقت نفسه تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، ولذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التوظيف}(\%) = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الوادائع}}$$

ث- نسبة الاحتياطي القانوني[2]

تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة وينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية والنقدية للبنك، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي وبالعكس فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا: فإنه يرفع نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قيمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة التالية:

[1] Shaymaa younus kadhim,(2014) : '**the effect of cash liquidity in banks performance level- standard and analytical study on some of iraqi trading Banks for the period of 1997-2011'**, fulfillement to get the ph.d in Accounting, St clements university, baghdad, p 73.

[2] Shaymaa younus kadhim, op.cit p72-73.

إن هدف البنك التجاري لا يجب أن يتوقف عند حد الحفاظ على هذه النسب فحسب، بل يجب عليه كذلك عدم تفويت الفرص الممكنة للربح، فالبنك لا يستطيع بطبيعة الحال أن يتحكم في رغبات العملاء من حيث السحب والإيداع، ولذلك يجب أن يترتب أصوله ترتيبا يحقق هذين الغرضين: وهما غرض المحافظة على السيولة وغرض تحقيق أكبر ربح ممكن.

ب- نسبة السيولة القانونية[1]

وتعتبر هذه النسبة على مقدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القروض من هذه النسبة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع، ومراقبة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة.

ويعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنوك التجارية، وهو مقياس لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية حيث تحدد للبنك نسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها وهي نسبة مركبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية}(\%) = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الخزينة العمومية} + \text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{الأوراق التجارية والمالية} + \text{الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{المبالغ المقترضة من البنك المركزي} + \text{المستحقات} + \text{البنوك والحولات} + \text{خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع}}$$

تتمثل مجموعة الأصول تسديد السيولة مختلف العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها أو مقابلها من النقد من البنك المركزي وتشمل:

- النقد؛
- شيكات وحوالات وأوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل؛
- أذونات الخزينة؛
- الأوراق الحكومية والأوراق المضمونة منها؛
- المستحق على البنك والخصم من مجموع الأصول السابقة، القروض التي حصل عليها البنك بضمان هذه الأوراق من البنك المركزي والبنوك التجارية والهيئات الأخرى.

[1] حدة رايس المرجع سبق ذكره، ص-ص:107-108.

المطلب الثالث: مؤشرات السيولة والعوامل المؤثرة عليها

تم التحدث من خلال هذا المطلب إلى مؤشرات السيولة والعوامل المؤثرة عليها.

3-1 مؤشرات السيولة

يتوافر لدى إدارة البنك التجاري معلومات عن السيولة، وهذه المعلومات تزودنا بها نسب السيولة، وتقيس هذه الأخيرة مقدر البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية جاهزة أو أصول سريعة التحويل إلى نقدية.

ونظرا لأهمية توافر السيولة في البنوك التجارية، فلقد ألزم القانون المصرفي في البنك المركزي بعض الضمانات اللازمة لتوفير السيولة، وتتمثل هذه الضمانات فيما يوجه البنك المركزي من تحديد لنسبة معينة من السيولة التي تعطي لنا صورة واضحة عم مركز ووضعية السيولة في البنك التجاري،[1] وهي تندرج في درجة شمولها على النحو التالي:

أ- نسبة الرصيد النقدي[2]

يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب والإيداع، ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان ويترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري.

وما يهم المسؤولين في هذه الحالة ليس التغيير في حجم الرصيد النقدي بل التغير في نسبة كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري، وتتأثر هذه النسبة بعدة عوامل إيجابيا أو سلبيا، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية مثلا؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
- وجود رصيد دائن لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

والعكس أي نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية، وتحسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي}(\%) = \frac{\text{الرصيد في الصندوق} + \text{البنك المركزي}}{\text{الودائع} + \text{الالتزامات}}$$

[1] حدة رايس، المرجع سبق ذكره، ص-ص 104-105.

[2] المصدر نفسه، ص-ص 105-107.

الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كان من السهل التصرف فيها.[1]

ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها، فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها؛
- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية، مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية؛[2]

[1] عبد الغفار حنفي،(2007):"**إدارة المصارف**"،بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية–مصر، ص 212.

[2] رجراج وهيبة،(2014):"**إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، ص–ص 04–05.

المطلب الثاني: مصادر السيولة

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما:

السيولة الحاضرة والسيولة شبه نقدية

2-1 السيولة الحاضرة

هي النقدية الحاضرة لدى البنك والتي تحت تصرفه وتشمل على:

أ- النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية:

وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

ب- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:

حيث يلتزم البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجئ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على مقابلها النقدي.

ح- الشيكات تحت التحصيل:

وهي شيكات مقدمة من عملاء البنك لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك تحتاط بعدم الأخذ بالحسبان تلك الشيكات التي يتحمل رفضها لسبب أو لآخر.

وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها، والشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج.[1]

2-2 السيولة شبه نقدية

فتتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل: أذونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة فهي تتميز بقصر اجل

[1] حسين جميل البدري،(2003):"**البنوك:مدخل إداري ومحاسبي**"،بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص-ص 40-41.

هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها من دون تأخير، بمعنى أن للسيولة ثلاث أبعاد وهي:

الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصيره أو إهماله أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

1-2 أهمية السيولة

تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا تلبية زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تقوية فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي:

- أنها تظهر البنك أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة البعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته اتجاه جميع الأفراد؛
- تمثل السيولة أهمية لاكتساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (عملاء، موردين، جهات حكومية، عاملين، مستثمرين...إلخ)، وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات البنك في مواعيدها يؤدي إلى وقوعه في سمعة سيئة؛
- أنها تشكل تعزيز الثقة على كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- تجعل البنك في مأمن من بيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.[1]

[1] صادق راشد الشمري،(2009):"**إدارة المصارف(الودائع والتطبيقات العلمية)**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 376.

المبحث الثالث: السيولة في البنوك التجارية

تعتبر السيولة انسياب حركة النقدية لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في الأجل القصير عادة أقل من سنة دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والأمان.

المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية

في هذا المطلب سيتم التعرف على تعريف السيولة على مستوى البنوك وأهميتها على مستوى البنوك.

1-1 تعريف السيولة في البنوك

يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب، والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون من مسحوبات بل يجب ألا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه للخسائر.[1]

كما يمكن تعريفها أيضا احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنفوذ كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله.[2]

وتعني كذلك قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا أو الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب:

- توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛
- سهولة الحصول على نقد عن طريق:

- القدرة على تسييل بعض موجودات المصرف وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات.
- قدرة المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.[3]

وفي الأخير يمكن استخلاص تعريف شامل للسيولة:

[1] خالد وهيب الراوي، المرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] محمد سعيد سلطان، (2005):"**إدارة البنوك**"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 141.

[3] أسعد حميد علي، (2013):"**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 181.

حيث يضمن الإشراف الفعال سلامة أدائها لأعمالها، بحيث يكسب النظام المالي الثقة التامة من قبل المودعين والمستثمرين وبهذه الطريقة يمكن إبعاد العوائق التي تشأ من نظام التمويل الذاتي بالإضافة إلى إمكانية زيادة التعامل مع النظام النقدي.[1]

[1] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص-ص 22-23.

ت- إتباع القواعد المملاة من طرف الهيئات المالية الدولية:

ومن أهم القواعد والإجراءات التي على البنوك إتباعها للحد من المخاطر الائتمانية ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معدل كفاية رأس المال، حيث تسعى الهيئات المالية الدولية لدعم كفاية استقرار السوق المصرفي العالمي وتقليل المخاطر البنكية.

ث- الاعتماد على طريقة التنقيط:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة خطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

ويعرف القرض التنقيطي بأنه طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن ملاءته المالية، فهي من طرق التوقع لمعرفة الوضعية المالية لعميل طالب الائتمان، فهي تساعد طرق البنك على تخفيض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، كما أنها تعود بفوائد على المقترضين كموضوعية التحليل، سرعته، والتي من شأنها تخفيض مدة الانتظار للحصول على القرض.

ج-نظرية توسيع محفظة القروض:

وتقوم فكرة التنويع على:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التحويلات القائمة والتي منحها للعملاء؛
- تحليل المحفظة وفقا لحجم العملاء (صغار، كبار)؛
- تحليل المحفظة وفقا لنوع العملاء الممنوح لهم التسهيلات.

هذا من جانب إدارة المخاطر أما **الأساليب** المثلى لمواجهتها فتتمثل في:

الإشراف الفعال:

ينبغي على البنك القيام بأساليب لمواجهة المخاطر البنكية ومحاولة التخفيف من حدتها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن، وعند دراستنا لبعض الأساليب المستخدمة في مواجهة المخاطر البنكية وجدنا أن أفضلها نجاعة وفعالية هو الإشراف الفعال.

- **خطر بشري:** ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.
- **خطر تقديم معلومات مضللة:** أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

ظ- مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ثلاث سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.[1]

3-2-2 أهم الاستراتيجيات الحديثة للحد من مخاطر القروض

وأهم هذه الاستراتيجيات ما يلي:

أ- التوريق البنكي:

وهو ما يسمى أيضا بالتسديد وهو يعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل: القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية مثل: (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزاماته العامة بالوفاء بالدين.

فالتوريق يعني إمكانية الحصول على تمويل جديد الديون البنكية القائمة، إما من خلال إنشاء أصول مالية جديدة أو من خلال تحويل الموجودات من المقرض الرئيسي إلى مستثمرين آخرين، وتحويل القروض إلى أوراق مالية يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه وتحويلها إلى دائنين آخرين ببيع الأوراق التي تمثلها وتداولها في البورصة، وتعتبر بذلك عملية التوريق دمجا بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال كونها تزيل الحدود بين القروض البنكية والأوراق المالية.

ب- هامش الضمان:

ويسمى الأرصدة التعويضية وهي عبارة عن أرصدة يتركها البنك كوديعة لحين انتهاء السداد وتمكن هذه التقنية البنك من السيطرة على مخاطر الائتمان ويحتفظ بها البنك كجزء من الأموال المستحقة على العميل إذا لم يسدد هذا الأخير دينه في الآجال المحددة، ويمكن له توظيف هذه الودائع أو جزء منها لتحقيق الأرباح.

[1] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص 21.

ر- **مخاطر الإخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بقرار الائتمان يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون الإغفال عن أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي للرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطرة كبيرة.

ز- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة عل مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

س- **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء من خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية.

ش- **مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض)، أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

ص- **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

ض- **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع الخطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

ط- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة.[1]

ومن أهم هذه المخاطر نذكر ما يلي:

[1] طارق عبد العال،(2007):"**إدارة المخاطر (الأفراد-إدارات-شركات)**"، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص-ص 244-245.

ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[1]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- التحويل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

ب- مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضافا إليه نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

ج- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى أن لا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما أن لا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

د- مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر الصرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية للبنك ويتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

ذ- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقصان من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.[2]

[1] حسين بلعجوز،(2005):"**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي6-7جوان، ص 7.

[2] سمير الخطيب،(2005):"**قياس وإدارة المخاطر البنكية**"،ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص-ص 153-154.

3-1-2 مفهوم خطر القرض

خطر القرض يسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التسديد ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة.[1]

كما تعرف مخاطر القرض على أنها تلك المخاطر التي تتحدد من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما على سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض.[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص إلى ما يلي:

ينشأ خطر القرض نتيجة لجوء البنك إلى تقديم القروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية على استرجاع حقوقه والمتمثلة في أصل القرض وفوائده وبالتاي خطر القرض يتمثل في الخسارة التي يمكن أن يتحملها البنك عدة عوامل داخلية وخارجية محيطة بالبنك.

3-2 أنواع مخاطر القروض وإستراتيجيات الحد منها

أن المخاطرة عنصر ملازم للقرض، فلا يمكن لأي كان إلغاؤها أو استبعاد إمكانية حدوثها، لذا يجب على البنوك توخي الحذر لمواجهة هذا الموقف الصعب ويتم ذلك عن طريق إتباع بعض الاستراتيجيات التي سيتم التطرق لها لاحقا.

3-2-1 أنواع مخاطر القروض البنكية

توجد عدة مخاطر أهمها ما يلي:

أ- مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجه توافق مع آجال مصادر البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث تؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والموائمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.[3]

---

[1] حرشوم سهام، صحراوي إيمان،(2009):مداخلة بعنوان"**دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية**"الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصاد الدولية والحوكمة العالمية، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الاورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي20-21أكتوبر، ص 05.

[2] سعيدة زاوي،(2013): "**أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**"دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية، مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ص 03.

[3] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثالث: مخاطر القروض وإستراتيجية الحد منها

تعتبر عملية منح القروض الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية إلا أن كل عملية إقراض محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، فخطر القرض يتضمن العديد من الخسائر والتي تبقى على عاتق البنك بسبب عدم قدرة المقترض أو غياب النية في ذلك أو لنتائج خارجة عن الإرادة وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة وذلك للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

3-1 مخاطر القروض

قبل التعرف إلى مفهوم مخاطر القروض لابد من معرفة الخطر البنكي بصفة عامة.

3-1-1 مفهوم الخطر

لقد تعددت التعاريف لكثرة المهتمين بالخطر البنكي وفيما يلي عرض لأهمها:

"يعرف الخطر بأنه أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل".[1]

والخطر هو عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله، وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50% ازداد الخطر، وكلما اقترب الحدوث من 100% أصبح الخطر أكيد الحدوث، وكان من الأفضل عدم اتخاذ القرار المؤدي لحدوث الخطر.[2]

كما يمكن تعريف الخطر بأنه المقابل في أي صفة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى حدوث خسارة مالية للطرف الآخر المتضرر (البنك)، ويقوم هذا الخطر على عدة عوامل منها تركيز العمليات والوسائل المالية على أشخاص محددين (عدم التنويع).[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص بأن:

الخطر هو ضرر غير متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص أو احتمالات متعلقة بالممتلكات.

---

[1] خالد وهيب الراوي،(2009):"**إدارة المخاطر المالية**"، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان-الأردن، ص 08.

[2] السنوني محمد الزوام،مختار محمد إبراهيم،(2009):"**تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال-التحديات**"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول"إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية"،المنعقدة بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي10-11نوفمبر، ص 08.

[3] أمال كمال حسن البرزنجي،خلود ولد العكيلي،(2007):"**إدارة الخطر وأثره في الخدمات السياحية والفندقية**"دراسة ميدانية في فنادق،ورقة مقدمة من طرف السياحة وادارة الفنادق،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأردن، ص 13.

2-2 العوامل المؤثرة في عملية منح القرض البنكي[1]

إن في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار يتم التأثير بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة وهذه العوامل هي كالتالي:

أ- القواعد العامة في منح الائتمان:

- شخصية العميل؛
- الطاقة المالية والإدارية للعميل؛
- القدرة التمويلية الذاتية للعميل في رأس المال؛
- الضمانات المقدمة من العميل؛
- الظروف الاقتصادية.

ب-عوامل مرتبطة بالبنك:

- أهداف البنك؛
- الإمكانات المادية والبشرية للبنك؛
- معدل تركز البنك في السوق؛
- اعتبارات السيولة؛
- إستراتيجية البنك (تقليدية، هجومية، الرشادة الائتمانية) ؛
- السياسة الائتمانية والمصرفية للبنك (في إطار السياسة الائتمانية العامة).

ت-عوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الائتماني المقدم:

- الغرض من الائتمان؛
- مدة الائتمان؛
- مبلغ القرض؛
- أسلوب سداد القرض؛
- مصدر السداد؛
- مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية؛
- الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان؛

[1] خضراوي نعيمة، المرجع سبق ذكره، ص-ص 12-13.

ذ- بنك المعلومات:

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إيجاد كل المعلومات السابقة الذكر أي وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): خطوات منح القرض

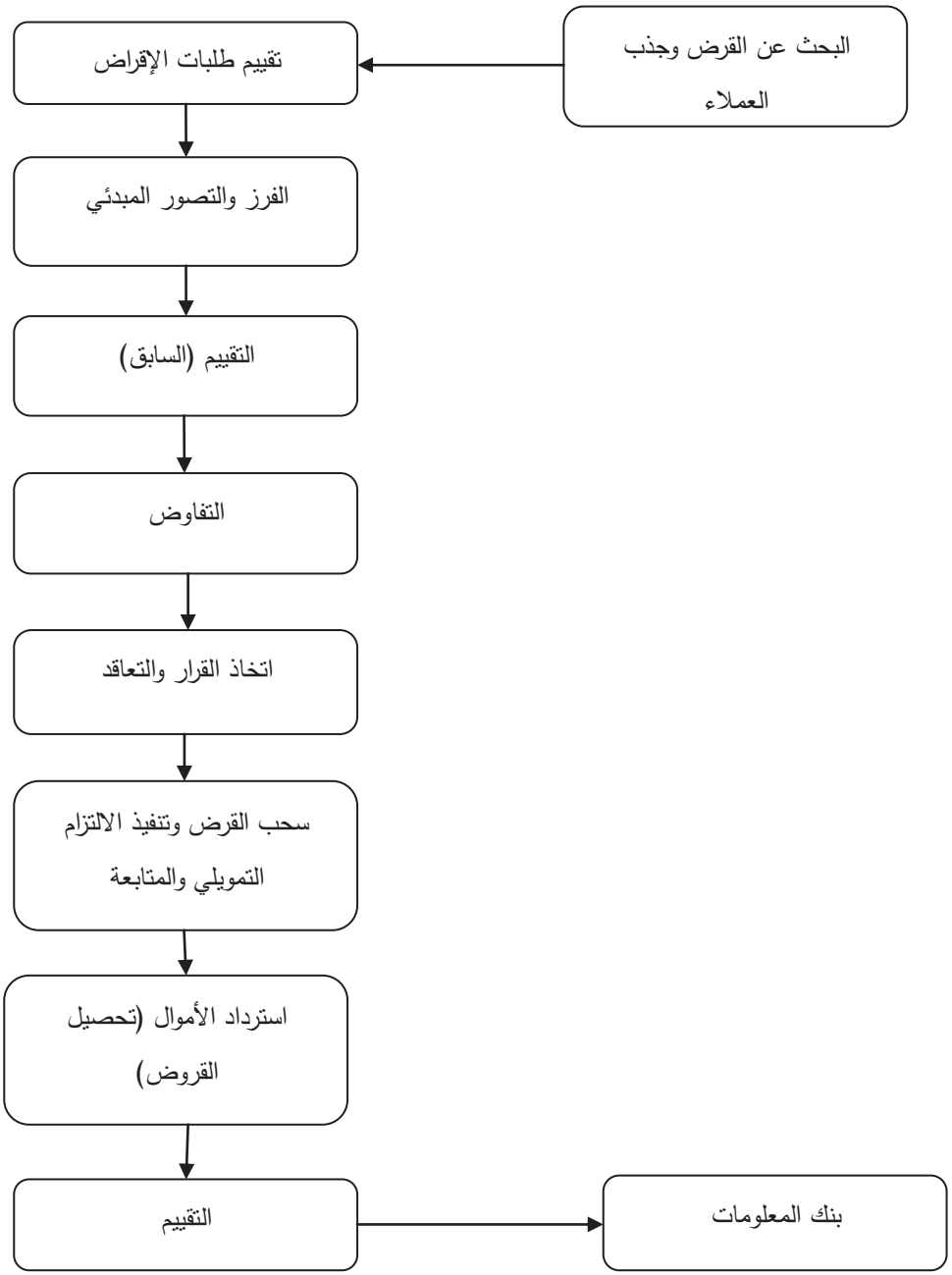

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد،(2010):"**البنوك الشاملة وإدارتها**"،بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 134.

المقترض لدى البنك ووضعه الضريبي، وقيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد، وطرقته وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة، والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية للنشاط والمديونية، الرأي الائتماني، التوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة، ويقوم الطرفان البنك والعميل المقترض عند الاتفاق بتوقيع عقد يتضمن كافة الشروط.

ج- صرف القرض:

بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.[1]

ح- متابعة القرض:

إذا صدر القرار بمنح الائتمان لعميل ما، وبدأ الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والمقترض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام انتهاء مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل المقترض.

كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض، وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاثة مراحل وهي: متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية وقد تظهر هذه المتابعة أيضا بعض التصرفات من العميل المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.[2]

خ- تحصيل القرض"استرجاع القرض":

من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجدول السداد المتفق في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

د- التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت.

---

[1] صبرينة زايدي،(2015):"**إدارة مخاطر القروض البنكية**"،مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أمحمد أو الحاج، البويرة، الجزائر، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

المطلب الثاني: خطوات منح القرض البنكي والعوامل المؤثرة في عملية المنح

إن القروض الممنوحة تمثل العمود الفقري للبنوك، حيث أنها تتفرع إلى عدة أنواع لكنها تستند لخطوات معينة يجب إتباعها قبل إصدار قرار منح القرض.

2-1 خطوات منح القروض البنكية

يمر القرض بعدة مراحل متعددة يمكن إيجازها في الخطوات التالية:[1]

أ- الفحص الأولي لمنح طلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفق سياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يعكسها لقاء العمل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

ب- التحليل الائتماني للقرض:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

ت- التفاوض مع طالب القرض:

بعد الدراسة السابقة على طبيعة القرض ومقدم طلب الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

وبعد التفاوض مع طالب القرض على درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض وذلك بمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، ويتناول التفاوض أيضا حجما لتمويل ومدة وترتيبات خدمة العميل.

ث- اتخاذ القرار:

في ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب العميل المقترض يتم تحديد النتيجة التي يفرجها البنك فإما القبول بالشروط أو عدم القبول، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات مديونية المقترض، ومن بين هذه المعلومات مديونية

[1] محمد فتحي البدوي،(2012):"**إدارة البنوك**"،ط1، المكتبة الأكاديمية، الجيزة-مصر، ص-ص 321-324.

قروض عينية: حيث يقدم المدين ضمانا "عينيا" كضمان تسديد دينه وإعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بين القيمتين باسم هامش الضمان، وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أنواع القروض البنكية

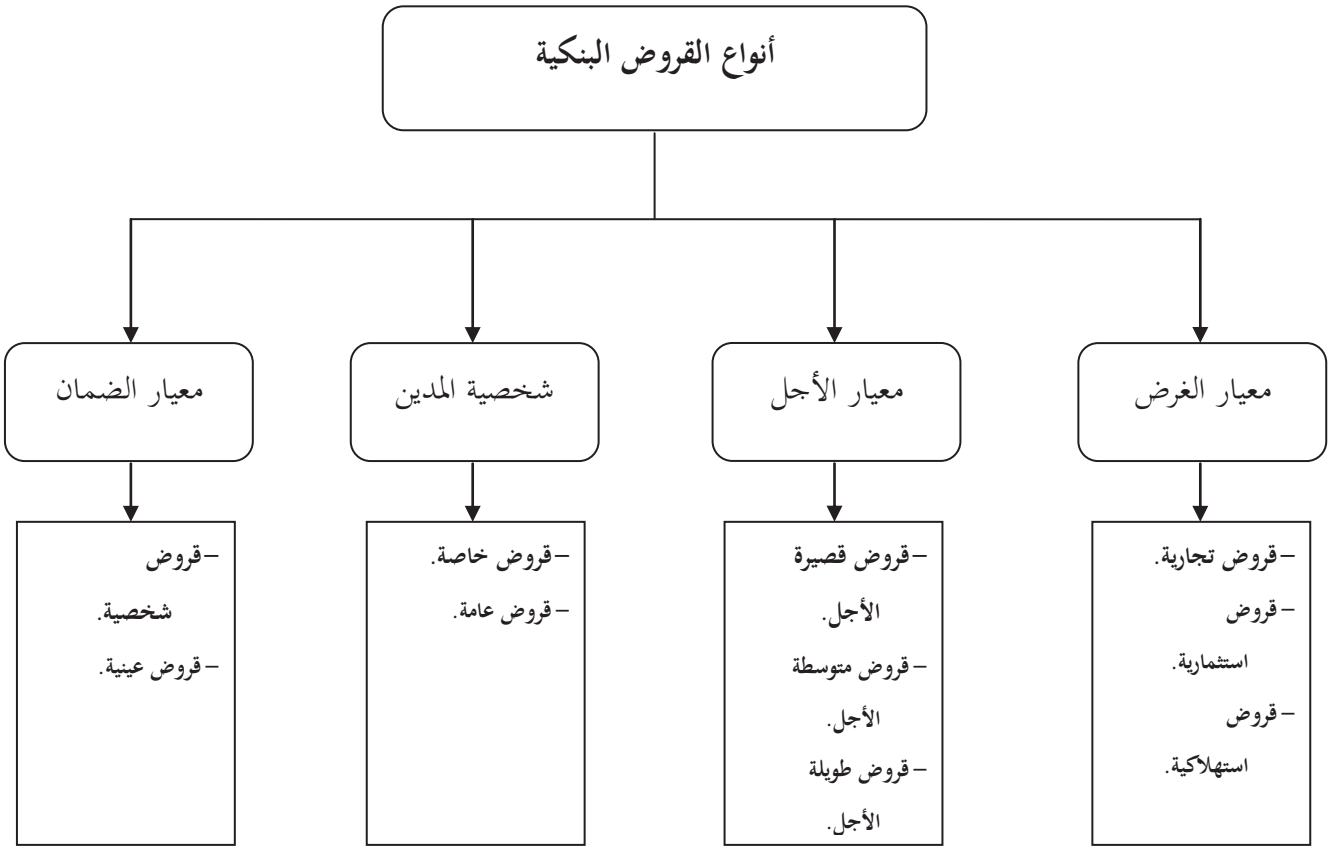

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات سابقة.

قروض قصيرة الأجل: هي تلك القروض التي تقل مدتها عن سنة أو سنتين، حيث يتم منحها عادة لتمويل رأس المال العامل والسلع الاستهلاكية والتي تسدد خلال فترة قصيرة.

قروض متوسطة الأجل: هي تلك القروض التي تزيد آجالها على سنتين عادة وتصل إلى عشرين سنة أو أكثر من ذلك، حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة.

قروض طويلة الأجل: ومدته تزيد عن خمسة سنوات وأحيانا عن سبعة عادة لقاء رهن رسمي عقاري، وأصبحت البنوك التجارية تمارس أيضا هذا النوع من الائتمان، وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فترات:

فترة الاستخدام: ففي هذه الفترة يقوم المقترض باستخدام مبلغ القرض الممنوح في الإنفاق على إنشاء المشروع وشراء الآلات اللازمة وشراء مواد الخام اللازمة بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولي ومصاريف الإنتاج.

فترة السماح: وهي الفترة الممتدة من تاريخ الحصول على القرض من بداية سداد أول قسط من القرض.

فترة السداد: هي تلك الفترة التي تأتي بعد انتهاء فترة السماح وتحقيق المنظمة المقترضة لعائد متناسب يكفي لسداد الالتزامات المتعلقة بالقرض الممنوح لها من المصرف وفي العائد يتم سداد القرض على أقساط دورية في مثل هذا النوع من القروض الفترة التي يتم من خلالها سداد القرض.

ت- معيار شخصية المدين (متلقي القرض)

وتنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

القروض الخاصة: وهو ما يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص المعنويين كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة الأشخاص في الحصول على القروض على الثقة التي تتمتع بها لدى مانح القرض.

القروض العامة: وهو ما تعقده الدولة والأشخاص العامون (البلديات- المؤسسات العامة) وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على القروض على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المالية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي.

ث- معيار ضمان الدين

وتنقسم القروض البنكية ضمن هذا المعيار إلى:[2]

قروض شخصية: حيث لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الآجال المحددة وثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية المدين.

[1] بوزيان الكاملة، المرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] مفيدة طلبة، المرجع سبق ذكره، ص-ص 28-29.

القروض هي مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية(نقود)، مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل.

1-1-2 خصائص القروض

تتمتع القروض البنكية بعدة خصائص وهي:[1]

- ❖ الثقة بين الطرفين: وهي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.
- ❖ تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.
- ❖ التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.
- ❖ الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

1-2 أنواع القروض البنكية

تتعدد أنواع القروض البنكية وفقا لعدة معايير وهي كالتالي:

أ- معيار الغرض من القروض

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:[2]

قروض تجارية: هي التي يلجأ إليها الأفراد والتجار لتمويل عمليات تصريف المنتجات التي يتاجرون بها أو لتمويل عمليات تجارية أخرى، ولما كانت نتيجة هذه النشاطات تتحقق بسرعة وفي خلال مدة محددة فعن القروض التجارية تكون عادة قصيرة الأجل أما الأداة المناسبة لتداولها هي الكمبيالات والسندات الأذنية.

قروض استثمارية: وهي التي تلجأ لها المشروعات عادة من اجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (عقارات، تجهيزات فنية،...) وغالبا ما تكون هذه طويلة الأجل، وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول على هذه القروض.

قروض استهلاكية: التي تلجا لها الأفراد لتمويل احتياجاتهم من السلع الضرورية والكمبيالة (شراء سيارات، براد،...) وغالبا ما تكون هذه القروض متوسطة أو قصيرة الأجل.

ب- معيار أجل القروض

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:[3]

[1] جعفري حياة، قاسم مليكة، المرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] مفيدة طلبة، المرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] بوزيان الكاملة، المرجع سبق ذكره، ص 20.

المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية

القروض هي جزء من النظام الاقتصادي ومصدرا من مصادر التمويل، حيث يتم اللجوء إليها في حال عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة، غير أنه تترتب على عملية الاقتراض أعباء خلال تسديد القرض وفوائده.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

في هذا المطلب سنتعرف على تعريف القروض بصفتها النشاط الرسمي للبنوك التجارية وأنواعها.

1-1 تعريف القروض البنكية وخصائصها

تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولهذا سيتم التطرق إلى القروض البنكية ومن ثم معرفة خصائصها.

1-1-1 تعريف القروض البنكية

يختلف تعريف القرض من باحث لآخر، كل يعرفه حسب تخصصه ووجهة نظره.

فالقروض البنكية هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاته.[1]

ويمكن تعريف القرض بلغة الاقتصاد، فهو يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة.[2]

من ناحية أخرى القرض هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة -حسب العقد- وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون خسائر.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن:

القروض مبنية أساسا على عدة عناصر منها: عنصر الثقة، عنصر الزمن، وسعر التسديد وعنصر المخاطرة.

---

[1] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] سيداوي فتيحة،(2015):"**إدارة مخاطر القروض-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-**"،مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ص 07.

[3] عتروس صونيا،(2015):"**أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-**"، مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 44.

الجدول رقم(1-1): ميزانية البنك التجاري

	الأصول (الاستخدامات)		**الخصوم (الموارد)**
	1.أرصدة نقدية حاضرة: -نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري. -أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني) -أرصدة سائلة أخرى (شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) 2.حوالات مخصومة: -أذونات الخزانة. -أوراق تجارية. 3.مستحق على البنوك. 4.أوراق مالية واستثمارية: -سندات حكومية. -أوراق مالية أخرى. قروض وسلفيات: -مقابل ضمانات. -بدون ضمانات.		1.رأس المال المدفوع. 2.الاحتياطي القانوني والخاص. 3.شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4.مستحق للبنوك. 5.الودائع: -حكومية وخاصة. -جارية. -لأجل. -بإخطار. -توفير.
	مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**

المصدر: خضراوي نعيمة،(2009):"**إدارة المخاطر البنكية**"،مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص 39.

تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين هما الموارد والاستخدامات، والمقصود بموارد البنوك التجارية هي التزامات المصارف أو المستحقات التي عليها ويطلق عليها اسم (الخصوم Liabilities) وان استخدامات هذه الموارد (الخصوم) يطلق عليها (الأصول Assets) أو موجودات المصارف مقابل جانب المطلوبات (الخصوم).

وميزانية البنك التجاري تعكس طبيعة المركز المالي للمصرف من جهة وتبين حجم ونوع نشاطه الائتماني والاستثماري من جهة أخرى في لحظة زمنية معينة. وتتساوى من الناحية المحاسبية جانبي الميزانية أي تتساوى المطلوبات (الخصوم، الموارد) مع الموجودات (الأصول، الاستخدامات).[1]

وهذا ما يمثله الجدول التالي:

[1] ناظم محمد نوري الشمري،محمد موسى الشروف،(2010):"**مدخل في علم الاقتصاد**"،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص-ص 351-352.

– البنوك التجارية تعتبر المرفق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري، فهي ملجأ لأموال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية، وملجأ للمستثمرين والمنتجين الذين يحتاجون لتلك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية؛

– تلعب البنوك أيضا دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، وبالتالي أهمية دراسة دور البنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف للسياسة الاقتصادية؛

– تمثل البنوك الوسيلة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال مصارفها المركزية، حيث تستخدم المصارف المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة، ونسبة الخصم والنسب المفروضة على الاحتياطات الإلزامية، والنسب المالية الرقابية في حالات الاقتصاد من حالات كساد أو رواج أو تضخم؛

– كما أن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدم من أهمية تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب والمتعاملين معها من جانب آخر.

3-2 ميزانية البنوك التجارية

فيما يتعلق بميزانية البنك التجاري فلا بد من تساوي قيمة أصوله مع مجموع قيمتي الخصوم ورأس المال، ولميزانية البنك التجاري خصائص مثل غيره من المؤسسات تتمثل فيما يلي:

– يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن؛

– مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم ورأس المال؛

– لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيبة الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال لا تتغير؛

– إذا تم شراء أحد الأصول بقرض فإن ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار، أما رأس المال فتبقى قيمته ثابتة؛

– إذا تم استخدام أحد الأصول لسداد قرض فإن قيمة الأصول والخصوم ستنخفض بنفس المقدار؛

– تحدث الزيادة في رأس المال من خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول)؛

– يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية (انخفاض القيم السوقية للأصول).[1]

[1] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثالث: أهداف وميزانية البنوك التجارية

من الملاحظ مما سبق أن للبنوك التجارية أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها، حيث يمتلك البنك التجاري كغيره من البنوك ميزانية متجسدة في الأصول والخصوم التي يبني عليها البنك سياسته الائتمانية، وسيتم إبراز ذلك فيما يلي:

3-1 أهداف البنوك التجارية وأهميتها

يمكن إدراج أهداف البنوك التجارية في النقاط التالية:

أ- **تحقيق الأمان:** يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته على صافي الخصوم عن10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المدينين والنتيجة هي إعلان الإفلاس.[1]

ب- **تعظيم الربحية:** مما لاشك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أولى ما تهتم به البنوك التجارية لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة ذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة تستطيع إدارته أفضل.[2]

ت- **توفير السيولة:** وتعني مدى سهولة تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، فالبضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المالية أكثر سيولة من البضائع، أما السيولة فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومقابلة طلبات الائتمان ولكي يحقق هذا الغرض عليه أن يحتفظ بنسب سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته في أي لحظة، لأن البنوك التجارية مرتبطة بتاريخ استحقاق دون تأجيل كبقية مؤسسات الأعمال الأخرى، وتوفر السيولة لدى البنك تغطية أهمية وثقة من قبل العملاء بتقديم ودائعهم والعكس ليس لصالح البنك.[3]

كما أن للبنوك التجارية **أهدافا** أخرى نذكر منها (نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاية وفعالية الجهاز المصرفي).

وللبنوك التجارية **أهمية** كبيرة ينبغي الإشارة إليها وهي كالتالي:[4]

---

[1] عبد الغني قواوسي،(2014):"**تجديد السيولة في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-**"،مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 09.

[2] سامر جلدة،(2009):"**البنوك التجارية والتوريق المصرفي**"، بدون طبعة، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 31.

[3] عبد الغني قواوسي، المرجع سبق ذكره، ص-ص 09-10.

[4] باسل جبر حسن أبو زعيتر،(2006):"**العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، ص 20.

- **تحصيل الشيكات:**

حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...إلخ.[1]

ويضاف إلى هاته المجموعة من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد الموجه وظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع:**

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق البنك، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا يوجد بأي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

- **وظيفة الإشراف والرقابة:**

تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصده له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

[1] عباس محمد الأمين،شقال رابح،(2017):"**استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية**"،مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر، ص 08.

- المساهمة في إصدار أسهم وسندات لشركات المساهمة؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ب- الوظائف الحديثة

أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغير الاقتصادي والتكنولوجي، ويتمثل أهمها فيما يلي: [1]

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

حيث تعمل البنوك التجارية على شراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...إلخ.

- **خصم الأوراق التجارية وتحصيلها:**

فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها.

- **تمويل العمليات التجارية الخارجية:**

حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات العادية.

- **التعامل بالعملات الأجنبية:**

حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...إلخ.

- **تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير:**

حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

[1] سمية بركاني، المصدر سبق ذكره، ص 09.

2-2 وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة

أ- الوظائف التقليدية

هي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى وتتمثل في:

- **قبول الودائع بمختلف أنواعها:** [1]

يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه الأفراد والمؤسسات والهيئات وكانت هذه الوظيفة هي الأولى التي من أجلها أنشأت البنوك في عصورها الأولى أي حراسة الأموال ويقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك بهدف الاحتفاظ بها وللعميل أن يستخدمها في مدفوعاته، وتسوية معاملاته المالية وفقا لشروط محدودة وهي **أنواع**:

- ودائع لأجل: هي الودائع التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.
- ودائع تحت الطلب: وهي ودائع تودع لدى البنك التجاري دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.
- ودائع تحت إشعار: هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها سحبها إلا بعد إخطار البنك، ويوظف البنك التجاري موارده على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي السيولة، الربحية، الأمان.

- **تشغيل موارد البنك:**

مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان ومن أهم أشكال التشغيل ما يلي:

- منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية؛
- تحصيل الأوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية؛
- تقديم الكفالات والضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

[1] مفيدة طلبة،(2013):"**إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-،الجزائر،ص-ص 13-14.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها

تعاني المصارف العديد من المخاطر لكن أهمها ما يلي: للبنوك التجارية عدة أنواع، حيث أنها تنفرد بوظائف تقليدية وأخرى حديثة، وسيتم توضيحها في هذا المطلب كالتالي:

2-1 أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي: [1]

أ- البنوك الاستثمارية: هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة.

تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وإنجلترا وهي تشبه بنوك الأعمال في فرنسا... إلا أن هذه الأخيرة تتميز بأنها قد تشارك مباشرة في بعض المشروعات.

ب- بنوك التجار: وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات، وإصدار الأوراق المالية، وإدارة الأوراق المالية، وتقدم الاستشارات للمشروعات والبنوك المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي والاندماج.

ت- البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية الزراعية والصناعية...إلخ.

ث- البنوك الشاملة: وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو في إقليم معين وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة وأهم ما يميز هذه البنوك: شمولية الأعمال وتنوعها والمرونة الكبيرة في تقديم الخدمات البنكية الجديدة والابتكار.

ح- البنوك الالكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الإنترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

ج- البنوك الإسلامية: أدى دخول البنوك التجارية إلى العالم الإسلامي إلى تصدي علماء مسلمين لأسلوب عمل هذه البنوك فأجمعت الأمة من خلال المؤتمرات الفقهية المتخصصة ومجامع الفقه الإسلامي على تحريم عمل البنوك التجارية الذي يعتمد أساسا على استئجار وتأجير النقود أو على شراء وبيع النقود لأن فيه مخالفة صريحة للقرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم مما أدى إلى ظهور البنوك الإسلامية والتي تمارس العمليات البنكية في حدود أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] سمية بركاني، (2016):"**إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص-ص 07-08.

مؤسسات مالية يرتكز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، حيث يعتمد على قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال.

1-2 خصائص البنوك التجارية

إن الخصائص التالية المميزة للبنوك التجارية عن غيرها هي التي ستحدد السمات الأساسية للبنك التجاري:

- فبالنسبة لمبدأ التدرج تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية حيث التسلل الرئاسي للجهاز المصرفي، ولا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي، حيث يباشر الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف بها إلى التحكم في نشاط البنوك التجارية، بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية لبلد ما؛

- تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساس للنظام المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا؛[1]

- البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة. مما يتطلب تدخلا من طرف هذه الأخيرة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها برقابتها والاشتراك فيها أو حتى تملكها مباشرة وتأميمها، حتى تتفادى الدولة ظاهرة تسرب مدخرات الاقتصاد خارج البلاد؛[2]

- إن تطور الأعمال المصرفية، جعل عمل البنوك التجارية لا يقتصر على تلقي الودائع من الأفراد وتقديم الائتمان والقروض قصيرة الأجل فحسب، بل تعدى هذا النطاق إلى الاضطلاع بأوجه النشاط التي كانت وقفا على البنوك المتخصصة مثل: تمويل المشروعات الصناعية، وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية... وبذلك كاد أن يتلاشى الفارق بينهما وبين البنوك المتخصصة بتقديم الائتمان الطويل الأجل والمشاركة أحيانا في بعض النشاطات والمشروعات طويلة المدى.[3]

[1] حدة رايس،(2008)،"**دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**"، ط1، إيتراك النشر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ص-ص 33-34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع التي يتم دفعها عند الطلب أو لأجال معينة، كما تقوم يمنح القروض بما يتماشى وأهدافها الداعمة للاقتصاد القومي وتنمية الادخار والاستثمار المالي وما تفرضه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

اختلفت التعريفات للبنوك التجارية، كل يعرفها حسب وجهة نظره وهنا عرض لبعض تلك التعاريف كما يلي:

1-1 تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية عدة تعاريف، فهناك البعض ممن يعرفها على أساس أنشطتها والبعض الأخر على أساس لغوي وهناك تعاريف متنوعة كل حسب منهجه.

فتعرف على أنها:

عرفت البنوك بداية باسم بنك الودائع، تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها ويميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل.[1]

كما تعرف على أنها: مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تختص أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، وتتعامل أساسا في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك عدة اصطلاحات مختلفة كبنوك الودائع Deposit Banks في انجلترا، وبنوك الائتمان Credit Banks في بقية الدول الأوربية، والبنوك الأهلية National Banks في الولايات المتحدة.[2]

وتعرف كذلك: بأنها المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما كافيا يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت، كما تقوم بتسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد.

وهي أداة مهمة تمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.[3]

وبصفة عامة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها:

---

[1] جعفري حياة،قاسم مليكة،(2015):"**تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-**"،مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند أوالحاج-البويرة،الجزائر،ص 03.

[2] فلفلي الزهرة،(2010):"**حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، الجزائر، ص 08.

[3] بوزيان الكاملة،(2015):"**تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر،ص 04.

تمهيد:

مهما تعددت أشكال ووظائف البنوك التجارية سيجعلها تحتل الصدارة في منح القروض بمختلف أنواعها وحسب نشاطها ومدتها وكذلك قبول الودائع وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات لأصحاب العجز المالي، الأمر الذي يترتب عليها تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب في الوقت اللازم، هذا يعني أن البنك إما تكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادرا على الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة، وذلك من خلال الاقتراض من الغير أو القيام ببيع بعض موجوداته.

ولفهم كل هذا خصص هذا الفصل لدراسة البنوك التجارية بصفة عامة، والتعريف بوظيفتها الائتمانية بصفة خاصة، بالإضافة إلى التعرف على أهم أهدافها ألا وهي السيولة.

ولتحقيق ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرق في المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، والمبحث الثاني ركز على القروض البنكية، وأخيرا المبحث الثالث خصص لمعرفة السيولة في البنوك التجارية.

-الفصل الثاني-

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

خلاصة الفصل:

وفي الأخير تبين من دراسة هذا الفصل أن البنك يقوم بحفظ الودائع وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، حيث تعتبر السيولة من أبرز اهتمامات البنوك، وبما أن معظم التشريعات في البنوك تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير، إلا أن هناك أنواع عديدة من المخاطر التي تواجه البنوك، تتطلب آلية مناسبة للتعامل معها، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تبقي إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

حيث تعد مخاطر السيولة من أبرز المخاطر التي تمس النظام البنكي، والتي تؤدي إلى حدوث خسائر عندما يصبح من الصعب تأمين الأموال المطلوبة، أو عندما يصبح تدبيرها بمستوى سعر فائدة أكبر، حيث أصبح من الضروري وضع نظام وإجراءات لمقاييس إدارة مخاطر السيولة وذلك للتخلص من هذا الخطر ومحاولة تفاديه على الأقل.

المؤشر الثالث:

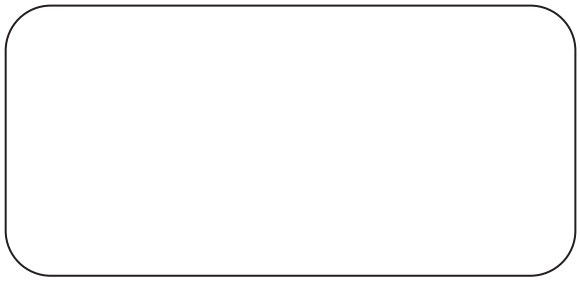

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة بعد ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة.

المؤشر الرابع:

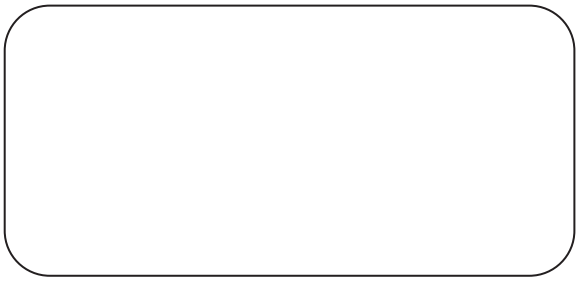

يشير ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر، أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.[1]

[1] مروج الطاهر هذال المرسومي، المرجع سبق ذكره، ص:80-81.

إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك وهي 4 مؤشرات كالتالي:

المؤشر الأول:

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة كون ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء أكانت في الصندوق أم لدى البنوك التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

المؤشر الثاني:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يمكن من زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه البنك التزاماته المختلفة.

ث- المبدأ المتعلق بالإفصاح:

- ينبغي على البنك القيام بالإفصاح العام عن المعلومات التي تتعلق بوضع السيولة وإدارة المخاطر لديه على أساس دوري حتى يتسنى للمشاركين في السوق الحكم على أوضاع السيولة وفعالية اطر إدارة مخاطر السيولة؛[1]

ج- المبدأ المتعلق بدور المشرفين:

- يلعب المشرفون دورا هاما وحيويا في الرقابة على مدى التزام البنك بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة لديها ومدى فعالية هذه السياسات، لذلك يجب أن يخضع عملهم للمبادئ التالية:

- يجب على المشرفين القيم بتقييم شامل لإطار إدارة مخاطر السيولة بالبنك للتأكد من قدرة البنك على التكيف مع حالة السيولة في الفترات غير المواتية؛

- يجب على المشرفين استكمال تقييماتهم لإطار إدارة مخاطر السيولة بالبنك من خلال القيام بالرقابة على مجموعة من التقارير الداخلية والتقارير التحوطية والمعلومات المتعلقة بالسوق؛

- يجب على المشرفين التدخل إذا ما دعت الضرورة لإلزام البنوك باتخاذ التدابير الملائمة بسرعة وكفاءة لمعالجة أوجه القصور التي يتم الكشف عنها في عملية إدارة مخاطر السيولة؛

- يجب على المشرفين القيام بتبادل المعلومات مع المشرفين الآخرين والسلطات المختصة الأخرى على الصعيد الوطني والدولي مثل البنوك المركزية لزيادة فعالية التعاون في مجال الرقابة وإدارة مخاطر السيولة؛[2]

3-2 قياس مخاطر السيولة

تستخدم البنوك التجارية مجموعة من المؤشرات والطرق لقياس مخاطر السيولة من أجل إدارتها، وهناك طريقتين لحساب خطر السيولة.[3]

أ- حساب السيولة اليومية

يتم حسابها عن طريق فائض الأساس.

فائض الأساس: إن هذا الفائض يساوي الأصول السائلة منقوص منها الخصوم السائلة.

ب- طريقة المؤشرات

[1] بونيهي مريم، المرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] المرجع نفسه، ص 223.

[3] سمية بركاني، المرجع سبق ذكره، ص 96.

- يجب أن تكون عملية تحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة في البنك مبنية على أسس سليمة، ويجب أن تشمل هذه العملية إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مستقبلية معينة؛

- يجب على البنك أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، مع المراعاة للقيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعترض عملية نقل السيولة من فرع إلى فرع؛

- يجب على البنك وضع إستراتيجية لضمان التنويع الفعال لمصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة وذلك لتعزيز التنويع الفعال لمصادر التمويل، ويجب على البنك التحقق من قدرته على الحصول على الأموال بسرعة ويحدد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على قدرته على جمع الأموال ومتابعتها عن قرب للتأكد من تقديراته الخاصة بإمكانية جمع الأموال لا تزال صحيحة؛

- يجب على البنك إدارة أوضاع الضمانات به بفعالية وبشكل يومي من اجل المساهمة في السير الحسن لأنظمة الدفع والتسوية لديه؛

- يجب على البنك إدارة أوضاع الضمانات مع التمييز بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمان والأصول غير المرهونة، ومتابعة الأطراف المحتفظة بالضمانات لديها وإمكانية التصرف فيها في الوقت الملائم؛

- على كل بنك أن يجري اختبارات التحمل الدورية على أساس مجموعة من السيناريوهات المختلفة بالنسبة لمؤسسة محددة وعلى مستوى السوق ككل على المدى القصير والطويل، بهدف التعرف وتحديد الأسباب التي تنشأ عنها قيود السيولة والتأكد أن التعرض لمخاطر السيولة الحالي ينسجم مع المستوى المسموح به من قبل البنك، وعلى البنك أن يستخدم نتائج هذه الاختبارات لتكييف إستراتيجيته وسياساته لإدارة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى وضع خطط طوارئ فعالة؛

- كل بنك يجب أن يضع خطة محكمة لتمويل حالة الطوارئ في السيولة مع تحديد المسؤوليات في حالة حدوث ذلك، على أن يتم اختبار هذه الخطة بانتظام وتحديثها للتأكد من أنها لا تزال صالحة من الناحية التشغيلية؛

- يجب على البنك أن يحتفظ بهامش أمان من الأصول السائلة عالية الجودة غير مرتبطة به كتأمين ضد مجموعة من سيناريوهات التحمل ضد مخاطر السيولة.[1]

[1] نوال لعشوري، المرجع سبق ذكره، ص-ص 94-95.

أ- المبدأ الأساسي لإدارة خطر السيولة والإشراف عليها:

يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك، وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا.[1]

ب- المبادئ المتعلقة بدور هيئات الإدارة في إدارة مخاطر السيولة:

تشمل هذه المبادئ صلاحيات كل من البنك، الإدارة العليا ومجلس الإدارة والدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إدارة مخاطر السيولة:

- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة على الإدارة التنفيذية للبنك، إن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة، وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛
- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في بعين الاعتبار في التسيير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛
- على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.[2]

ت- المبادئ المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة:

يجب أن تخضع عملية قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنك إلى المبادئ التالية:

[1] نصر رمضان احلاسة، المرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل

عرفت الرقابة المصرفية اهتماما كبيرا بمخاطر السيولة بعد الأزمة المالية، مما استدعى وضع معايير دولية خاصة بها، وتبنت لجنة بازل وضع هذه المعايير، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

3-1 لجنة بازل وإدارة مخاطر السيولة

كان للجنة بازل للرقابة المصرفية دور بارز في إدارة المخاطر وقد خصص هذا العنصر لتبيان دور اللجنة في إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك.

3-1-1 التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل شكلت عام 1974، وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية والتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين ونتيجة لزيادة السيولة تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية، وتتكون هذه اللجنة من مجموعة الدول الصناعية، وقد تم عقد اجتماعات في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها الذي هو The passel Commitee on banking regulation and supervisory pratices وأصبح بموجبها مكتب المعلومات الائتمانية ضرورة حتمية لأنه يقوم بعمل التصنيف الائتماني للمدينين ولطالبي الائتمان وسيكون هذا التصنيف هو المعيار الذي سيتم بموجبه منح الائتمان أو حجمه.[1]

3-1-2 الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل

لقد واجهت البنوك العديد من الصعوبات في إطار عملها من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وذلك بسبب الثغرات الموجودة في المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة الصادرة في سنة 2000، وردا على ذلك قامت لجنة بازل بمراجعة المبادئ السليمة والتوصل إلى نشر مجموعة من المبادئ تم إصدارها ضمن وثيقة سبتمبر لسنة 2008 تتعلق في مجملها بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك، على أن تقوم اللجنة بالتنسيق مع المشرفين للمتابعة الصارمة لالتزام البنوك بها، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه المبادئ:[2]

---

[1] نصر رمضان احلاسة،(2013):"**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، ص 59.

[2] بونيهي مريم،(2016):"**الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد15)، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 221.

2-2 استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة

على المسؤولين بإدارة مخاطر السيولة إتباع بعض الاستراتيجيات التي نوجزها فيما يلي: [1]

أ- إستراتيجية إدارة المخاطر:

وتتضمن الاحتفاظ بالاحتياطات الثانوية قصيرة الأجل التي تستحق خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة والقروض ذات النوعية العالية فضلا عن الموجودات الجاهزة للتسويق، وتستند هذه الإستراتيجية إلى فكرة أساسية مفادها أن أغلب احتياجات البنك من السيولة يمكن تلبيته من خلال الأوراق المالية الحكومية والموجودات ذات القابلية التسويقية العالية.

ب- إستراتيجية إدارة المطلوبات:

إذا ما كانت التدفقات الخارجة أقل من رصيد الاحتياطات فلا يواجه البنك عند ذلك أي أزمة سيولة إذ أن هذه الأزمة تحدث عندما تكون الاحتياطات المقررة مسبقا أقل من السحوبات الفعلية، وعندها يمكن للبنك أن يواجهها من خلال الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي، فعادة ما يتم قياس مدى قدرة البنك على التعامل مع مشكلة السيولة من خلال قدرته على إيجاد وتنمية مصادر تمويل كافية تساعده على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمتوقعة للسيولة وبشروط مقبولة، حيث يمكنه أن يقوم بتوفير متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدلا من الاعتماد على استخداماتها، فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض فغنه يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة.

ت- إستراتيجية إدارة الأموال:

يقوم هذا المدخل على المزج بين إدارة الموجودات والمطلوبات بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية ودرجة المخاطرة، فما دام الغرض من الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي هو تدنية مخاطر العجز أو النقص في الموجودات السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة تدفقات الودائع الخارجة من البنك والطلب على القروض فإن بإمكان البنك الاحتفاظ بحد أدنى من هذا الاحتياطي آخذا بعين الاعتبار أن باستطاعته استعادة بعض القروض الممنوحة والاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي عند الحاجة فهذا التكامل في إدارة الموجودات والمطلوبات يمنح البنك القدرة على مواجهة دورة الأعمال والضغوط الموسمية على ودائعه وقروضه من خلال تكوين محافظ الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بما يحقق أهدافه.

[1] مروج طاهر هذال المرسومي، المصدر سبق ذكره، ص 84.

ب- نظرية التحول:

إن هذه النظرية تشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.[1]

ت- نظرية الدخل المتوقع:

يرى وضعوا هذه النظرية بأن القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من البنك تسدد على دفعات مستمدة من دخل المنشأة أو الزبون المقترض... الأمر الذي يوفر للبنك التجاري انسيابا نقديا "ناجما" عن تسديد المقترضين لأقساط القروض المستحقة عليهم بحيث يتوافر لديه سيولة نقدية تمكنه من تلبية طلبات الاقتراض الجديدة.[2]

ث- نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن البنوك التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من الزبون، وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين البنك والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة ما تكون اسمية اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول، وودائع سوق النقد، وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة البنك من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح البنك.[3]

مما سبق القول السيولة لدى البنك لا يمكن الاستدلال من خلال حجمها على كفايتها أو قلتها، الأمر متوقف إلى حد ما على طريقة إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق لها التوازن بين السيولة والمردودية (الربحية) والأمان

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، المرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] مروج طاهر هذال المرسومي،(2015):"**تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، (العدد20)، بغداد، العراق، ص 83.

[3] محمد جبار الصائع، رضا صاحب أبو أحمد،(2003):"**إدارة المصارف**"، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، ص 8.

المطلب الثاني: نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة

بعد تعرفنا على مخاطر السيولة كان لزاما علينا التعرف على نظريات واستراتيجيات إدارتها وذلك من خلال هذا المطلب.

2-1 نظريات إدارة السيولة

للسيولة عدة نظريات يتم التطرق لها كالتالي: [1]

أ- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقترض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاستيراد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات منها:

- عدم ضمان سهولة بيع السلع الممولة وتحويلها عند الحاجة إلى نقود، وخصوصا في وضع الكساد الاقتصادي؛
- هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعا في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر مما يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معرفة البنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها؛
- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع، زيادة خطوط الإنتاج، شراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لفترة زمنية طويلة؛[2]

---

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد،(2014):"**دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (العدد2)، جامعة غرداية، ص 114.

[2] حكيم براضية،(2011):"**التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص-ص 9 -10.

1-2-2 أهداف إدارة السيولة

إن إدارة البنك للسيولة تستهدف عند إدارتها تحقيق ما يلي:[1]

- توفير نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية، وذلك استجابة لقانون تنظيم البنوك والائتمان وإلا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي، والتي تصل إلى حد منع البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة؛
- إشباع حاجات الإقراض وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة، أو كانت لودائع غير مستقرة ومتقلبة؛
- اغتنام الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسمح بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها سواء كان ذلك من خلال حاجة عميل البنك إلى قروض أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري؛
- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند وقوع اضطراب أو تصفية نشاط في المنطقة التي يعمل فيها البنك؛
- تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال؛

[1] عبد الغني قواوسي، المرجع سبق ذكره، ص 40.

ب- حدود ومعاملات السيولة وحدود التدفقات النقدية:

حيث يقوم البنك بوضع مجموعة من المعاملات والحدود لقياس السيولة، هذه المعاملات تستخدم مقترنة مع معلومات كمية وأخرى حول قدرة الإقراض مثل الطلب المرتفع للسحب المبكر، الانخفاض في القروض، الانخفاض في حجم المعاملات أو التمويل القصير المتوقع للبنك، بالإضافة إلى وضع معدلات وحدود للتدفقات النقدية التي تقيس وتراقب حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة بالإضافة إلى تحديد:

حدود ومعدلات تركز الخصوم الذي يساعد على تجنب البنك الاعتماد على مصادر تمويل قليلة يعبر عنها بنسبة من الأموال السائلة كما يعبر عنها بنسبة الودائع للأموال المشتراة أو الخصوم الإجمالية، وهناك معدلات أخرى منها: مجموع القروض، مجموع الودائع، حقوق رأس المال، الأموال المقترضة، مجموع الأصول.

ت- تركيب الأصول أو الخصوم وتنويع مصادر التمويل:

حيث يتم خلط الأصول والخصوم للمحافظة على السيولة، ويجب أن يكون هناك تكامل بين إدارة مخاطر السيولة وإدارة الأصول والخصوم لتجنب التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة محفظة الأصول والخصوم من ربحية عالية إلى سيولة مرتفعة.

كما يجب على إدارة البنك أن تدرس مصادر التمويل خاصة أن هناك تنوع لمصادر التمويل لمواجهة احتياجات السيولة اليومية، فالبنك يكون أكثر مرونة في مواجهة مشاكل السيولة إذا كانت خصومة (مصادر أمواله) تتكون من مصادر مستقرة.

ث- مخطط التمويل الطارئ:

هو مجموعة سياسات وإجراءات توضع لمواجهة احتياجات تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية ومصادر التمويل، يتضمن التطور القوي للأصول أو الزوال السريع للخصوم، حيث يقوم بتقدير التغيرات في الميزانية.

كما تلجأ البنوك إلى الرقابة الداخلية وسوق مابين البنوك كمصدر للسيولة في حالة الأزمات، بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة إجراءات لقياس مخاطر السيولة تتمثل في:

الإجراء الأول: يتضمن وضع تنبؤات وتوقعات للسيولة في شكل سلم استحقاقات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الممكنة.

الإجراء الثاني: قياس اتجاه النتائج الممكنة هو عملية إحصائية للتنبؤ باتجاه النتائج بالاعتماد على سلم الاستحقاق.

الإجراء الثالث: تحليل قدرة البنك على الموازنة من خلال تحليل قدرة البنك على تنظيم الأموال عند وجود عجز في سلم الاستحقاق.

1-2-1-1 إدارة مخاطر السيولة

يعني دور الوساطة المالية للبنك أن يدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في ظل ما يعرف أهداف المحفظة المصرفية للبنك والتي تتمثل في: تحقيق أقصى ربح ممكن، وعدم الوقوع في أزمة سيولة، وعدم التضحية بكبار المودعين، وبالتالي عدم الوقوع في الإفلاس.

إن إدارة السيولة في ظل هذه الأهداف المتناقضة يتطلب مهارة وكفاءة عالية لأن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك تعتبر مشكلة أساسية وذلك لأن زيادة السيولة في البنك يفوت عليه فرصة تحقيق أرباح توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة وتعني من جهة أخرى أن البنك لا يقوم بواجبه بشكل كامل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن النقص في السيولة قد يكون مميتا ليس فقط للبنك بل أيضا للبنوك الأخرى والجهاز المصرفي ككل والتركيب المالي والاقتصادي للدولة ككل، وفي هذا الحال ليس أمام البنك سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة أصوله وخصومه.

1-2-1-2 إجراءات إدارة مخاطر السيولة

تتضمن إدارة مخاطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة، وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ وتحديد مجموعة من النسب...إلخ.

ويمكن توضيح ذلك من خلال:[1]

أ- ضرورة إنشاء نظام إعلام:

حيث يجب توفير المعلومة لإدارة السيولة يوميا ومراقبة الخطر في فترات التوتر والأزمات، هذه المعلومات يمكن أن تقدم من خلال تقارير مثل:" تحليل تدفق الأموال"، بالإضافة إلى التقارير الروتينية المتضمنة قائمة مصادر التمويل، تقارير فجوة التمويل أو التدفقات النقدية، جدول استحقاق الأموال بالإضافة إلى المعلومات حول:

- نوعية الأصول واتجاهاتها؛
- انخفاض الأرباح؛
- نوعية وتركيبة الميزانية؛
- نوعية الودائع ومصدرها وتاريخ استحقاقها؛
- سمعة البنك في السوق وشروط السوق.

[1] عبد الغني قواوسي، المصدر سبق ذكره، ص 67.

ت- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

ث- أسباب أخرى:

- زيادة حجم الموجودات المصرفية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبدون خسارة لتلبية احتياج العملاء.

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما سيتتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها.

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.[1]

1-1-2-2 تقنيات إدارة مخاطر السيولة

عن عملية إدارة مخاطر السيولة تبدأ باشتراط وضع سياسات لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك فهناك متطلبات للعمل بها، منها:

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛
- يجب على مجلس الإدارة تحديد الموافقة على استراتيجيات سياسات إدارة مخاطر السيولة؛
- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة؛[2]

1-2 إدارة مخاطر السيولة وأهدافها

إن لإدارة مخاطر السيولة أهداف كثيرة سيتم التطرق لها خلال هذا العنصر.

1-2-1 إجراءات إدارة مخاطر السيولة[3]

قبل التعرف على إجراءات إدارة خطر السيولة يجب التطرق إلى إدارة خطر السيولة في حد ذاتها.

---

[1] سمير الخطيب، المرجع سبق ذكره، ص-ص 113-114.

[2] بوضياف جهاد،(2015):"**إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ص 66.

[3] عبد الغني قواوسي، المرجع سبق ذكره، ص 39.

- خطر السيولة الآجلة: وينتج هذا الخطر عن التغير التدريجي لتواريخ استحقاق الاستخدامات وبقاء مدة توظيف الموارد على حالها (أو اتجاهها إلى التقلص) بسبب اختلاف احتياجات وأهداف كل من المودعين والمقترضين؛

وبالتالي فإن السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة فيس حين خطر السيولة (اللاسيولة) يشكل أثرا مباشرا على توازن ميزانيات البنوك، وحرصا على حماية المودعين والبنوك في آن واحد، تسهر السلطات الوصية على مراقبته باستمرار وذلك باستعمال نسبتين هما: نسبة السيولة ومعامل الأموال الخاصة.

ب- خطر عدم ملاءة البنك

يمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة، بمعنى أنه خطر ناتج عن عدم كفاية الأموال الخاصة من جهة وعن الأخطار التي يواجهها البنك من جهة أخرى.[1]

1-1-2 أسباب مخاطر السيولة وتقنيات إدارتها

لابد للبنك معرفة الأسباب المؤدية لخطر السيولة ومن ثم عليه البحث عن أساليب وتقنيات لإدارتها.

1-1-2-1 أسباب مخاطر السيولة

هناك عدة أسباب تؤدي إلى وقوع مخاطر السيولة نذكر منها:

أ- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:

- ازدياد حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل.

ب- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

- جانب التزامات بمعنى ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية للسندات.

- جانب الأصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.[2]

[1] حياة نجار، المرجع سبق ذكره، ص- ص 55-56.

[2] عتروس صونيا، المرجع سبق ذكره، ص-ص 36-37.

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملاءه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا النوع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة.[1]

وبالمثل هناك إمكانية حدوث سحب مفاجئ وغير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد من قدرة البنك على التمويل.

كما عرفتها هيئة الخدمات المالية للمملكة المتحدة(UK):

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تصيب المؤسسة المالية نتيجة عدم كفاية الموارد المالية الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها.[2]

ومن هذه التعاريف نستنتج أن:

مخاطر السيولة هو ذلك الخطر الذي يؤدي بالبنك التجاري إلى اللجوء إلى الاقتراض وذلك بأسعار فائدة مرتفعة أو بشروط سداد غير مناسبة مما يؤثر عليه وإذا لم يستطلع مجلس الإدارة مواجهة هذا الخطر قد يتطور على أزمة تهدد بإفلاس البنك واهتزاز المودعين ودخوله في إجراءات عقابية.

1-1-1-2 أنواع مخاطر السيولة

يواجه البنك مخاطر أخرى ذات طبيعة مالية ناتجة عن عدم سيولة الأصول وحجم الأموال الخاصة، حيث تتمثل هذه المخاطر في: خطر عدم سيولة البنك، خطر عدم ملاءة البنك.

أ- خطر عدم سيولة البنك

هو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما لا يملك أموالا أو سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة أو احتياجات أخرى مثل القيام بعمليات المقاصة أو بلوغ الحد الأدنى للاحتياطي القانوني.

إن هذا الخطر قد يتسبب في إفلاس البنك إلا أن ذلك يبقى حالة متطرفة قد تكون لها أسباب أخرى مثل عجز الزبائن عن تسديد قروضهم أو التغيرات غير المواتية للأسواق، ويمكن تصنيف هذا الخطر إلى صنفين هما:

- خطر السيولة الحالية: عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب الكثيرة وغير المتوقعة؛

[1] سمير الخطيب، المرجع سبق ذكره، ص 211.

[2] بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي،(2016):"**الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقاربة السيولة المعرضة للخطر**"، مجلة الاقتصاد والمالية (العدد03)، ص:64.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول سنتناول مفهوم مخاطر السيولة، أما المطلب الثاني ففيه نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة، أما المطلب الأخير فيظم إدارة خطر السيولة حسب لجنة بازل.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة البنكية

تم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف خطر السيولة وكذا الأسباب المؤدية لها وتقنيات إدارتها.

1-1 ماهية خطر السيولة البنكية

تعد مخاطر السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي، حيث تضمن هذا العنصر تعريفا بخطر السيولة وأنواعها وكذلك أسباب حدوثها.

1-1-1 تعريف مخاطر السيولة وأنواعها

ينتج عن خطر السيولة أنواع كثيرة من شأنها زعزعة استقرار البنك.

1-1-1-1 تعريف مخاطر السيولة

يعرف مخاطر السيولة على أنه:

يترتب على حدوث خلل في التوازن بين الاحتياجات النقدية للبنك لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة إليه يسبب التعارض مابين السيولة والربحية، فالربحية تستوجب الاستثمار في الأصول طويلة الأجل مرتفعة العائد مما يزيد من مخاطر السيولة أمام البنك، في حين يؤدي الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل قليلة العائد على تحسين السيولة ولكن مع انخفاض الربحية.[1]

وتعرف أيضا بأنها:

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.[2]

كما تعرف كذلك:

[1] الطاهر عبد الله،(2006):"**النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، ط2، الناشر مركز يزيد، الكرك، ص- ص 226-227.

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 217.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة للبنك.

بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

3-2 خطوات إدارة المخاطر:

عندما نقول بأن إدارة المخاطر البنكية هي منهج علمي للتعاون مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة فهذا يدل على أنها تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية، لذلك وجدت عدة مقاربات مختلفة وسنعرض فيما يلي هذه الخطوات: [1]

أ- تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد ابتداءًا من تحديدها، كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر تشغيلية، إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

ب- قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر غليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

ت- ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق رئيسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن مابين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، على البنوك أن تقوم بوضع حدود المخاطر خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

ث- مراقبة المخاطر:

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادرة على تحديد وقياس المخاطر في دقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

---

[1] إبراهيم الكراسنة، (2010):"**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، ط2، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص- ص 45-47.

كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة إما طوعيا أو إجباريا ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود موافقة ضمنية على تحمل خسائرها ويتخذ القرار هنا لعدم وجود بدائل أخرى، أما الاحتفاظ الإجباري بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لاشعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يمكن تحاشيها، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي مخاطر تحتفظ بها وأيها يمكن تفاديها أو تحولها بناءا على قدرتها على تحمل الخسارة وكقاعدة عامة فغن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

ث- تحويل المخاطرة:

يتم تحويل الخطر إلى طرف آخر مقابل دفع مبلغ مالي معين لهذا الطرف مقابل احتفاظه بالمخاطرة فمن الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى آخر أكثر استعدادا لتحملها، ويمكن استخدام أسلوب تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر ومن الأساليب الشائعة في هذا المجال هو أسلوب التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية حيث يتم الشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجارية التعامل بها.

ج- مشاركة المخاطرة:

يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة فهو صورة من صور تفادي المخاطرة ويتم ذلك من خلال اقتسام المخاطرة وتحويلها من الفرد إلى مجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى أخرى كما يعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أن إحدى خصائص التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.[1]

مما سبق يتبين لنا بأن الإدارة العليا في البنوك يتوجب عليها أن تعمل على إدارة المخاطر التي تواجهها وحيث أنه تعددت أنواع تلك المخاطر وذلك بهدف تخفيضها والسيطرة عليا مما زاد بأهمية الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر ومن الواجب ذكره أن مفهوم تلاشي أو تجنب المخاطر يعتبر من المفاهيم الخاطئة، وفي سبيل ذلك يجب على البنوك إتباع خطوات وأساليب للوصول لنتائج مرضية من هذه الأساليب الفصل بين مهام منفذي الوظائف وقيام دوائر الرقابة بدور رقابي فعال وإنشاء دائرة مختصة لإدارة المخاطر.

[1] شعبان فرج، المرجع سبق ذكره، ص-ص 81 -82.

المطلب الثالث: أساليب وخطوات إدارة المخاطر البنكية

سيتم التعرف في هذا المطلب على أساليب وخطوات إدارة المخاطر وذلك بالتفصيل.

3-1 أساليب إدارة المخاطر

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، و نذكرها فيما يلي :[1]

أ- تجنب المخاطرة:

يتم تفادي المخاطرة إذا قرر المصرف عدم قبول التعرض لهذه المخاطرة، من خلال عدم القيام بالعمل أو الاستثمار المنشئ لهذه المخاطرة، علما بأنه في حالة رفض الدخول في المخاطرة سيؤدي إلى فقدان العوائد المترتبة على الاستثمار في المشروع وتلجأ لاستثمار في مشروع ينطوي على مخاطرة، ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل الشائعة مع المخاطرة، وقد يكون من غير المناسب أن تكون إستراتيجية البنك تقوم على تفادي المخاطر وإلا سوف يحرم من فرص كثيرة لتحقيق الربح ويعجز عن تحقيق أهداف الربحية.

ب- تقليل المخاطرة:

يتم تقليل المخاطرة من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها أي استخدام برامج وتدابير وسياسات بنكية سليمة لمنع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها، فبعض التقنيات يكون الهدف منها هو منع حدوث الخسارة على حين أن البعض الأخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت، مع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن يكون مدخلا للتعامل مع المخاطرة، فمهما حاول البنك لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

ت- قبول المخاطرة:

يقصد بالاحتفاظ بالمخاطرة قيام البنك بتحمل المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تلك المخاطر والاحتفاظ بالمخاطرة أكثر الأساليب استخداما في المخاطرة فالمؤسسات تواجه عددا غير محدود من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة، وفي الغالب يتم إتباع هذا الأسلوب عندما تستطيع المؤسسة تحمل تلك الخسائر المتوقعة بسبب صغر قيمتها قياسا بالعائد المتوقع منها، أو عندما لا يكون أمامها خيارات أخرى.

[1] شادي سلامة الحولي،(2015):"**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل**"، دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص-ص 41-42.

وملاحظة توفر ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع دوائر البنك ولابد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في البنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات كما ينبغي وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وتخضع للاختبار وبشكل دوري.

د- المدققون (التدقيق الخارجي):

إن دور المدققين هو دور تقييمي في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، كما يجب أن يهتم ليس بالتحليل التدقيقي للميزانية العمومية والأرباح والخسائر ولكن يجب أن يركزوا أيضا على المخاطر وأن يكون هناك تنسيقا بينهم وبين المراقبين (أو السلطة الرقابية).

ذ- المتعاملون مع البنك:

تقع عليهم مسؤولية إدارة المخاطر وبالأخص منهم المودعين يقع عليهم عبئ في مجال إدارة المخاطر ولأداء هذا الدور لابد أن يطالبوا إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يمكنهم من تقييم البنك بصورة دقيقة، وبالنظر لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق لتكون إلى جانب المعلومات الكمية هناك معلومات وصفية وحسب ما أكدت عليه بازل 2.

2-2 الأطراف المسؤولين عن إدارة المخاطر

إن وجود أطراف مسؤولة عن إدارة المخاطر داخل البنك يساهم ولو بالشكل القليل من تفادي حدوث المخاطر. [1]

أ- المراقبون:

علما أنهم لا يستطيعون أن يمنعوا إفلاس أو انهيار أي مصرف وينحصر دورهم في تسهيل عمليات إدارة المخاطر ووجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف المهم فيها هو وجود إطار عام لإدارة المخاطر.

ب- المساهمون:

إن وجودهم ينحصر في اتخاذ أعضاء لمجلس الإدارة يكونوا مسؤولين عن وضع استراتيجيات التشغيل وغيرها، كما ينبغي أن يكون اختيار الأعضاء بدقة لضمان سلامة الاستراتيجيات المحددة في إدارة البنك.

ج- مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة المنتخب من قبل المساهمين يكون مسؤولا عن وضع إستراتيجيات لمصادر الأموال واستخدامها في البنك، وكذلك تعيين الموظفين واختيار المدراء الأكفاء ووضع سياسات التشغيل ليكون البنك قويا يحقق الأهداف المرسومة وهي تحقيق ربحية مثلى ونمو الحصة السوقية والمساهمة مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية لذلك البلد، كما أن مجلس الإدارة للبنك تقع عليه مسؤولية إدارة المخاطر ويعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك لذا ينبغي فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب كفئ وفعال وإن هناك لجنة خاصة تسمى لجنة إدارة المخاطر (مستقلة) تأخذ على عاتقها تلك المهام إضافة إلى وظيفة مراقبة ترتبط به أيضا للتأكد من تطبيق المصرف للتعليمات والقوانين الصادرة من السلطة الإشرافية.

ح- الإدارة التنفيذية:

إن إدارة البنك ينبغي أن تكون ذات كفاءة وخبرة عالية والتي تم انتقاؤها من قبل مجلي الإدارة لغرض تنفيذ إستراتيجيات مجلس الإدارة المذكورة، كما وتتوفر لديهم الخبرة الكافية بإدارة المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك مع القدرة على تحديدها وقياسها ومراقبتها والحد من آثارها والتحكم فيها.

خ- لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

واجب هذه اللجنة هو الوقوف على مدى التزام المصرف بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات كما أنها تعبر كامتداد لوظيفة أو مهمة سياسية مجلس الإدارة في المصرف، ويقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك لما فيها إدارة المخاطر

[1] فريهان عبد الحفيظ يوسف،(2008):"**إدارة المخاطر المصرفية**"، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن- عمان، ص-ص 5-6.

والهدف من ذلك هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستوياتها بأسلوب مبسط يسهل فهمه واستيعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة.[1]

ح- استقلالية المراجعة:

على الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالاستقلالية ويجب أن تكون لديها الصلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم وإدارة المخاطر وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها البنك في مجال المخاطر بكافة أنواعها.

إن البنوك قد تعمل على بناء وتنظيم عملية المراجعة الخاصة بالمخاطر بطرق مختلفة إلا أنه يجب التأكد من استقلالية الجهة التي تقوم بالرقابة والتقييم للمخاطر، ويجب أن يكون لمثل هذه الجهة السلطات الكافية لممارسة أعمالها، هذا بالإضافة إلى ضرورة تمتعها بالخبرة والقدرة على رفع التقارير حول المشاهدات والمطالعات والتوصيات المتعلقة بأعمالها لدى الجهات المعنية.

خ- التخطيط للطوارئ:

يجب أن تكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفئ وفعال وفي الوقت المناسب، أي أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة.

إذ أن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها، مثال على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية وفقدان ثقة العملاء بالبنك والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية، والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم مراجعة خطة الطوارئ بشكل دوري ومنتظم وحتى يتم تطبيق كل القواعد سالفة الذكر يجب على البنوك ضرورة مراعاة ما يلي:

- حجم الأنشطة وانتشارها؛
- طبيعة النشاط؛
- مدى تعقد العمل والنشاط؛
- الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال إدارة المخاطر.[2]

[1] نوال لعشوري، المرجع سبق ذكره، ص:68.

[2] المرجع نفسه، ص-ص:69-70.

ب- إطار عملية إدارة المخاطر:

إن الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية يساعد على وضع نطاق لتحديد جميع المخاطر والعمليات الإجرائية اللازمة لإدارتها، كما أنه يساعد في عملية تحديد الأدوار والمسؤوليات لمن يتولون عملية إدارة المخاطر، ويجب أن يتسم الإطار العام بالمرونة وأن يتضمن نظاما لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

كما يجب أن يحدد الإطار العام لإدارة المخاطر صلاحيات ومسؤوليات ومهام العاملين في مجال المخاطر وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم لضمان ممارسة عملهم بشكل جيد.

ت- تكامل عملية إدارة المخاطر:

تكامل عملية إدارة المخاطر يهدف إلى فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المحتملة في البنك، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك، لأن المخاطر تتداخل وتتفاعل فيما بينها بحيث أن بعض المخاطر تؤثر على غيرها، وبعضها يرتبط بمخاطر أخرى.

لذا يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى البنك ككل بهدف معرفة التدخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

ث- محاسبة خطوط الأعمال:

والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكلة لعمل البنك، يهدف هذا البنك إلى التأكد من أن المدراء المسؤولين من الأنشطة المختلفة للبنك يتمكنون بالكفاءة والخبرة اللازمة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصائبة وكذا معرفتهم لسبيل إدارة كل المخاطر البنكية، لكن هذا لا يكفي إذ يجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقق هذه المخاطر، وأن توفر تدقيق مستقل وكافي عن الرقابة على هذه المخاطر، ومن ناحية أخرى توفير نظام حوافز يساعد الإدارة على تحديد المخاطر في الوقت المناسب، والتشجيع على عدم إخفاءها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في البنك.[1]

ج- قياس المخاطر وتقييمها:

على البنوك أن تعمل على تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار، ويفضل أن تشمل عملية التقييم على تحليل كمي ما أمكن ذلك، كما يجب أن تظهر عملية التقييم نتائج الأحداث ذات الأثر الإيجابي وذات الأثر السلبي.

[1] نوال لعشوري، المرجع سبق ذكره، ص 68.

المطلب الثاني: قواعد وأطراف إدارة المخاطر

بما أن المخاطر البنكية تعصف بالنظام البنكي كثيرة ومتنوعة كان لزاما على المهتمين بالمجال البنكي أن يحددوا قواعد وأطراف تقوم بمهمة إدارة المخاطر، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

2-1 قواعد إدارة المخاطر

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم"لجنة قواعد إدارة المخاطر"، حيث كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر التجارية يمكن تلخيص هذه القواعد كما يلي:

أ- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشرافا فعليا من قبل مجلس الإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، وإستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره ودرجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على المستويات المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر كما على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر ولممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر، والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا، فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها.[1]

يجب على الإدارة تحديد مستوى المخاطر المقبولة على مستوى البنك ككل وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقوف أو حدود عليا، أما المستويات المقبولة للمخاطر النوعية غير القابلة للقياس الكمي، فإنه يتم التعبير عنا من خلال قواعد وأسس عامة.

ويجب أن تكون عملية مراجعة المخاطر والسياسات المتعلقة بها بشكل دوري ومنتظم، وكلما دعت الحاجة لذلك في ضوء تغيير المعطيات التي تم أخذها بعين الاعتبار عندما تم بناء آلية قياس وتحديد المخاطر.[2]

[1] نوال لعشوري،(2018):"**الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على الأداء وإدارة المخاطر البنكية**-دراسة عينة من البنوك التجارية المكتتبة في سوق عمان المالي-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

إدارة المخاطر البنكية ما هي إلا تلك الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها المسؤولون للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك لخلق بيئة آمنة لحماية البنك من أي خسارة مفاجئة.

2-1 أهداف إدارة المخاطر

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛
- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل؛[1]
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار؛

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتحقيق منها وحلها ومعالجتها.[2]

[1] هيفاء غانية،(2015):"**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 19.

[2] شعبان فرج،(2014):"**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 79.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

إن البنوك التجارية لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها ولكنها تدير المخاطر، وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

إن التطورات التي يشهدها القطاع البنكي ساهمت في زيادة المخاطر البنكية وتفاقمها، مما أدى بالباحثين في المجال البنكي إلى محاولة إيجاد تقنيات للتحكم في المخاطر أو التقليل منها، وفي هذا المطلب سيتم التعرف إلى مفهوم إدارة المخاطر البنكية وكذا أهدافها.

1-1 تعريف إدارة المخاطر

هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أصول وإيرادات البنك ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه الظاهرة أو لكبحها أو السيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.[1]

كما يمكن تعريفها أيضا:

بأنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية والأحكام القضائية.[2]

وتعرف أيضا بأنها:

تعبر إدارة عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها، فإن كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله، وبالتالي فإن إدارة المخاطر المختلفة بحثا عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة.[3]

ومنه نستخلص أن:

---

[1] بن مصطفى عبد القادر،(2018)،"**البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي للفترة2013-2016**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبو بكر بالقايد-تلمسان، الجزائر، ص 63.

[2] خضراوي نعيمة، المرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] حياة نجار،(2014):"**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، ص 63.

3-2 سياسات الحد من المخاطر

أما فيما يخص أهم السياسات التي يتبعها البنك فهي:[1]

أ- توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من لقرض على أن يوزع باقي القروض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده، ويتم تقسيم القروض بين البنوك بأسلوبين هما:

الأسلوب الرسمي: إن الإتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة، ويشرف على هذا الإتحاد مسؤول يدعى رئيس الإتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض، بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،....

الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتخذ البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي، وعادة ما يكون هذا الإتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدا في إطار العلاقات الثنائية دون وجود رئيس إتحاد.

ب- التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ت- عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

ث- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

---

[1] فاتن الواعر،(2013):"**دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية**-دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال-أم البواقي-"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر، ص-ص 36-37.

المطلب الثالث: إجراءات وسياسات الحد من المخاطر

إن معرفة المخاطر البنكية وكيفية معالجتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ونظرا لأن المخاطر التي تلاحق النشاط البنكي كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف عنها.

3-1 إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر قياس وتقييم إمكانية حدوثها، إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عند حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أي حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله، حيث أن هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:[1]

ـ الاختيارية: أي اختيار عدد أقل من الديون ذات المخاطر المعدومة؛

ـ وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛

ـ التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين؛

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:[2]

أ- التسيير العلاجي:

والمتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياساته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية والتسيير العلاجي يستخدم طرقا وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب- التسيير الوقائي:

والمتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقييم الأخطار بين البنوك.....إلخ.

---

[1] مبارك بوعشة،(2007)،"**إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن-عمان، ص5.

[2] مبارك بوعشة، المرجع سبق ذكره، ص 5.

وكذا التأكد من انسجام الخدمات التي يقدمها مع الأهداف الملموسة في الخطة الإستراتيجية، ومتابعة المخاطر المصاحبة لعمليات الصيرفة الإلكترونية.[1] وهذا ممثل في الجدول التالي:

الشكل رقم (2-1): أنواع المخاطر البنكية

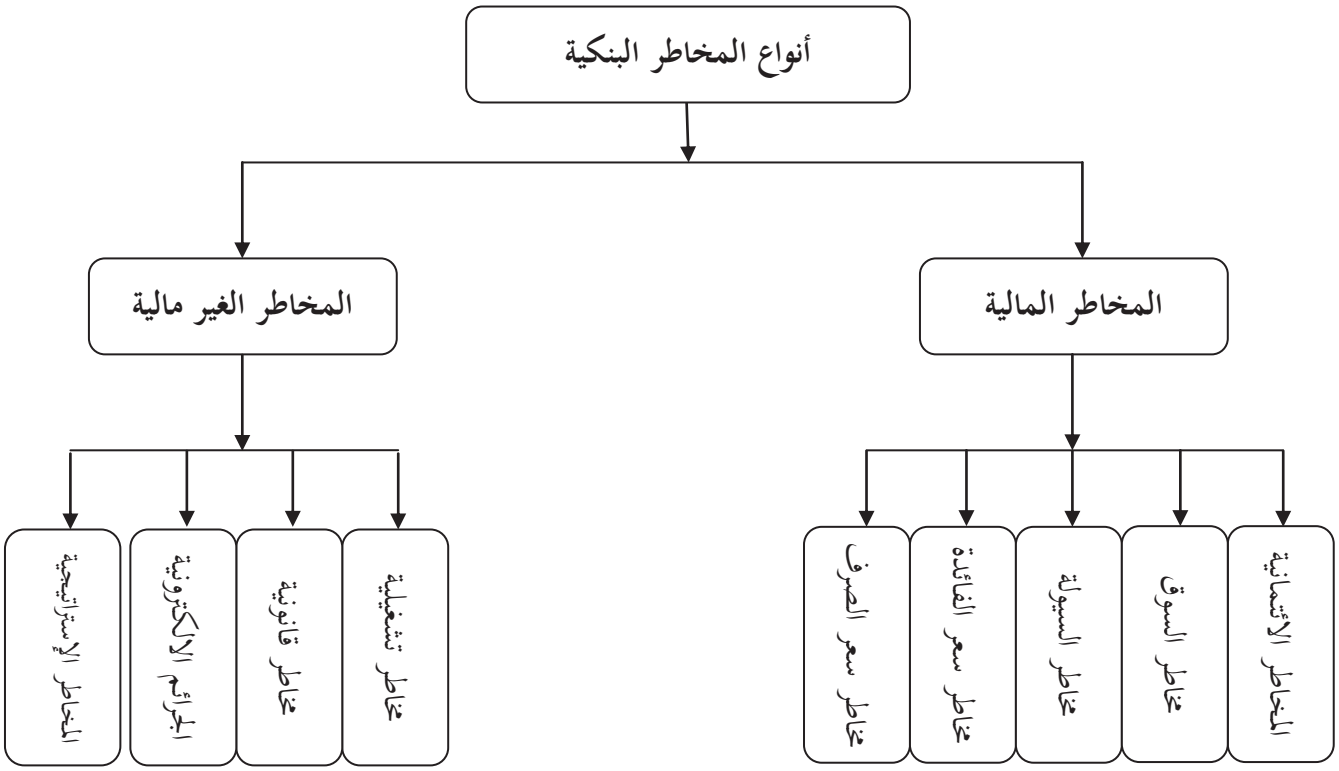

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1] طهير أميرة،(2017):"**إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر، ص- ص 12-13.

بعض أنواع الأنشطة التي يمارسها البنك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة البنك ولموظفيه، (مثل الاحتيال، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين)، وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل، أما المخاطرة الرقابية فتنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعين.[1]

ت- مخاطر الجرائم الإلكترونية:

جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة الإلكترونية والوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات)، كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتلال والنصب أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات من حسابهم إلى حساب آخر، هذه من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات، وتعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات الرئيسية التالية:

- أجهزة الصراف الآلي؛
- بطاقات الائتمان؛
- نقاط البيع؛
- عمليات الاختلاس بسبب التعامل الإلكتروني؛
- تبادل البيانات آليا؛
- عمليات الاختلاس الخارجي بالوسائل الإلكترونية؛
- عمليات التجزئة الآلية.[2]

ث- المخاطر الإستراتيجية:

الخطر الاستراتيجي هو التأثير الحالي والمحتمل على الأرباح أو رأس المال الناجم عن القرارات التجارية الضارة أو تنفيذ قرارات غير سليمة أو عدم الاستجابة للمتغيرات الصناعية وتعد هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصيرفة الإلكترونية، وترتبط أساسا بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا بالبنك، إذ تختلف عن المخاطر الأخرى في كونها أكثر عمومية واتساعا، كما أنها ذات تأثير على كافة أنواع المخاطر الأخرى.

وينشأ الخطر الاستراتيجي من عدم انسجام الأهداف الإستراتيجية للبنك مع الاستراتيجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها، لذلك يجب على البنك أن يقوم بتقدير تكاليف إدارة المخاطر المرافقة لها قبل العائد المتوقع تحقيقه منها،

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد،(2003):"**إدارة المخاطر**-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 33.

[2] دريد كامل آل شيب، المرجع سبق ذكره، ص 243.

وتشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية، ويشمل هذا الأمر التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والاستمرارية وكذلك الأساسية التي تطرأ على أسعار الفائدة. إن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة تعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم.[1]

ج- مخاطر سعر الصرف:

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركزه مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية، وإن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسئولة عن اكتشاف البنك لمثل هذه المخاطر وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك تحكم مثل هذه النشاطات، كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس إدارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر.

إن قياس مخاطر سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية من أجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبالتالي على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.[2]

2-2 مخاطر غير مالية

وهي تلك المخاطر المتعلقة بأنظمة وأنشطة البنك وتتمثل في:

أ- المخاطر التشغيلية:

هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وفي نظم رفع التقارير وفي رصد المخاطر الداخلية وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وأن لا تتخذ إجراءات تصحيحية وهي تخص الأعمال اليومية بالبنوك وتتركز في الإهمال وسوء التسيير مثل الرشوة، نقل معلومات خاطئة...إلخ ولا ننسى عمليات السرقة والسطو.[3]

ب- المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل: الضوابط الرقابية التي تؤثر في

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، (2007)،"**تنظيم وإدارة البنوك**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، ص 218.

[2] شقيري موسى،محمود نور وآخرون ، (2011)،"**إدارة المخاطر**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 301.

[3] دهمش أميرة،(2015):"**المخاطر البنكية وآلية تسييرها**-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة-"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص 31.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا، جعل نشاطات البنك أكثر تعقيدا وتنوعا وتعرضا لكم هائل من المخاطر، وفي هذا المطلب تم تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية.

2-1 مخاطر مالية

والتي تتعلق بإدارة الميزانية العمومية للبنك أي إدارة موجودات ومطلوبات البنك ويدخل في إطارها ما يلي:

أ- المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم في بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.[1]

ت- مخاطر السيولة:

تعني مخاطر السيولة تزايد الصعوبات التي يواجهها البنك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة وأهمها سحوبات العملاء من أصحاب الودائع، أو عدم قدرته على تلبية رغبات إدارة المحفظة من التدفقات النقدية للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد.[2]

ث- مخاطر سعر الفائدة:

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حسابية إيراد الفوائد للتغيرات والتي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفوائد للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد المتعلقة بالخصوم والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغير دخل الفائدة مع التحركات التي تطرأ على أسعار الفائدة السوقية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،(2006)،"**إدارة البنوك**"، ط1، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 66.

[2] دريد كامل آل شيب، (2012)،"**إدارة البنوك المعاصرة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص-ص 242-243.

د- التطورات التكنولوجية:

من العوامل التي أثرت إيجابيا في التعرف على مخاطر العمل المصرفي وقياسها وإدارتها، هي التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على التعرف على مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد.

إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة لاستعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المخاطر البنكية هي كل القرارات التي يحتمل أن تؤثر على البنك وقيمته السوقية، وهي ملازمة للنشاط البنكي إلا أن حدتها وقوة تأثيرها تختلف من بنك لآخر حسب مقدرة هذا الأخير على التنبؤ بها والاستعداد لها ووضع إستراتيجية للتقليل والتحكم فيها وجعلها عند مستويات مناسبة وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

1-2 العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

هناك عدة عوامل أثرت في مخاطر العمل المصرفي أهمها ما يلي: [1]

أ- التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول، المخاطر ورأس المال، وتمثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له أثار إيجابية في المخاطر.

ب- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت إلى انهيار اتفاقية Bretton Woods، وإلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة متعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حد المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى عدم الاستقرار والحاجات التي نتجت عنه إلى إبداع المصارف العديد من أدوات التغطية المستقبلية، وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال تطويرها لدوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع التغيرات، لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

ج- المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها للمتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافئة الأفضل بين المتنافسين. ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

[1] G.Cuvittar ,MA ,Amazith , Audit et inspction Bancaire . Extrait ReveueSNC , N14 , 1997, P29

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

إن طبيعة نشاطات البنوك المتنوعة والعوائد التي ترغب في الحصول عليها، جعل هذه الأخيرة تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها، لذلك كان لزاما تخصيص هذا المبحث للتعريف بالمخاطر البنكية وتصنيفها وإعطاء الأساليب الوقائية للحد منها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، حيث خصصنا في هذا المطلب لمعرفة المخاطر البنكية وأهم العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي.

1-1 تعريف المخاطر البنكية

هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قوة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ الإستراتيجية بنجاح.[1]

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف الأمريكية المخاطر البنكية بأنها:

احتمال حصول الخسائر إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.[2]

كما تعرف كذلك:

هي احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير، ومن ثم فهي ترتبط بالتزامات تحمل في طياتها الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال حدوث الخسائر.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن:

---

[1] رومان خديجة، طالب نريمان،(2014):" **إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفقا لاتفاقية بازل03**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي، الجزائر، ص 40.

[2] مفيدة طلبة، المرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] عادل زيراوي،(2008):"**سياسة منح الائتمان المصرفي وإدارة مخاطره في البنوك التجارية**-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-"،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 108.

تمهيد:

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشبعة لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على إدارة هذه المخاطر وليس تجنبها.

حيث تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية، حيث تواجه معظم بنوك العالم تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية المخاطر البنكية، فيما اختص المبحث الثاني في إدارة المخاطر البنكية، وقد شمل المبحث الثالث على إدارة مخاطر السيولة البنكية.

-الفصل التطبيقي-

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل ومن خلال القيام بالدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري، وبعد تقديم البنك من مختلف النواحي، فهو كغيره من البنوك التجارية يقوم بمنح قروض للحصول على أرباح.

فمن خلال الحسابات التي تمت في هذا الفصل تبين أن البنك يواجه مشاكل في السيولة قد تسبب له مشاكل تمنعه من منح القروض في المستقبل، لذلك يجب عليه القيام بإدارة مخاطر السيولة من خلال إتباع بعض السياسات والإجراءات الرائدة في إدارة مثل هذا النوع من المخاطر، لتسمح له بالاستمرار في نشاطه.

وحسب الدراسة التطبيقية التي تمت من خلال الاستعانة بالموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري **BNA** ومن خلال التقارير السنوية للبنك، تبين أنه عندما تزداد القروض والسلفيات بنسب تفوق الزيادة في الودائع بالضرورة تقابلها حاجة البنك لسيولة أكبر وذلك للوفاء وتغطية الالتزامات التي عليه اتجاه المودعين (حسب النتائج المتوصل إليها من خلال مؤشرات السيولة).

يحدث خطر السيولة بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الأصول والخصوم حيث يصبح غير قادر على توقع الطلب الجديد على القروض أو توقع السحوبات من الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للسيولة، بمعنى أنه إذا ازداد حجم السيولة عن الحد الأقصى سيؤثر بالضرورة على ربحية البنك لأنه لم يقم باستغلال الفائض في جوانب أخرى، كما أن انخفاض السيولة عن الحد الأدنى سيؤدي إلى عسر مالي ويضعف من كفاءة البنك من ناحية الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين ومذلك يصبح غير قادر على تلبية طلبات الإقراض.

ولتجنب مثل هذه الأوضاع على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة سحبها، أو الاحتفاظ بفائض لدى بنوك أخرى والقيام بسحبها عند الحاجة ٬ليها، وفي حال عدم كفاية كل هذه الطرق يلجأ البنك التجاري للاقتراض من البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير الذي تلجأ له البنوك التجارية، والهدف منه هو علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض سيرورة خدمات البنك وهي السيولة.

ومن المؤكد أن البنك المركزي لا يقوم بعملية الاقتراض للبنك التجاري في أي وقت ودون ضبط بل يقوم بدوره بدراسة الهدف من القرض، حيث أن هذا النوع من القروض المخصومة التي يمنحها البنك المركزي للبنك التجاري تخصم منها الفوائد مقدما، حيث تكون قرون قروض قصيرة الأجل بمقابل تعهد من طرف البنك التجاري بدفعه المبلغ بفوائده في موعد استحقاق لاحق، وذلك لسد عجز مؤقت في السيولة.

المطلب الثاني: دور إدارة خطر السيولة على منح القروض في البنك

يعد توفير السيولة من أكثر الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، وعادة ما تقوم هذه الأخيرة بالاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة لمواجهة التزاماتها.

تبقى لعملية الإقراض أهمية كبرى باعتبارها تشكل موردا هاما لإيرادات ومداخيل البنك، وحتى تكون عملية اتخاذ قرار منح القرض صائبة وسليمة لابد من القيام بدراسة كافة الجوانب ذات الصلة بشروط منح القرض، من أجل أن يحقق البنك أكبر ربح ممكن، بأدنى درجة ممكنة من المخاطر، ويقلل من ارتكاب الأخطاء المتعلقة بقرار المنح.

حيث تعتبر القروض من أهم البنود في ميزانية البنك التجاري ويتضمن هذا البند كل أنواع القروض والسلفيات التي يقوم البنك بمنحها لعملائه.

وتهدف عملية منح القرض إلى تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة لتحقيق ربحية مثلى وتلبية متطلبات السيولة والأمان للمودعين، كما يستطيع البنك منح عملائه قروضا بمبالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ باحتياطي قليل نسبيا، فالبنوك تقرض أضعاف ما يودع عندها ولهذا يوصف البنك بأنه صانع الائتمان وكل ذلك لتحقيق عوائد مرضية.

حيث أن البنوك كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة، وسيولة وموارد مالية متوفرة، كلما كان البنك أقدر على منح قروض جديدة وتكون لديه مقدرة أكبر على تحمل مخاطر أكبر وبالخصوص إذا كانت لديه احتياطات كبيرة كان قد كونها خلال فترات سابقة.

ونظرا لما تحظاه السيولة من أهمية بالغة عند البنوك فقد نصت القوانين البنكية على نسبة محددة للسيولة في البنوك التجارية، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة، لذا تحافظ البنوك على مستوى السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة، وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية ملزمة بالاستعداد من أجل منح القروض والتسهيلات لتدر عليها عوائد تغطي لها التكاليف وتحقق لها ربحية معقولة.

حيث أنه كلما كان البنك رائدا في السوق المصرفية وبحوزته جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطه، كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر وإمكانيته في الاندماج في السوق من خلال تقديم منتجات جديدة وبالطبع تكون حسب رغبة الزبائن.

حيث أن بنوكا مشابهة لهذه البنوك الجيدة لا تجد أمامها سوى المتعامل الجيد والذي يخلف التعامل معه نسبا كبيرة من المخاطرة، ويكون البنك على استعداد بذلك.

القروض إلى الودائع مما أوجب على البنك البحث عن مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض، ثم انخفضت لمدة سنتين على التوالي 92,9760%، 82,3697%، قد يكون انخفاض هذا المؤشر دلالة على أن البنك يقوم بدراسة وضعيته ومحاولة التخلص من هذا الخطر، لتعاود الارتفاع مجددا في سنة 2017 بنسبة 94,5092%، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى وجود قروض تعذرت تصفيتها إلى سيولة عند حاجة البنك لذلك.

استخلاص:

إن الطريقة المتبعة لحساب خطر السيولة (السيولة اليومية عن طريق فائض الأساس، طريقة المؤشرات)، تعتبر وسيلة لقياس خطر السيولة لكن لابد للبنوك من تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة وتنفيذ خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

المؤشر الثاني:

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وقد تم الاستعانة بالجدول التالي لحساب هذا المؤشر:

الجدول رقم (3-14): خطر السيولة حسب المؤشر الأول للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
القروض والسلف على المؤسسات المالية	133210394	503338888	166797057	277338267
القروض والسلف على الزبائن	1831665625	1515052812	1384912137	1622181004
الرصيد (1)	**1964876019**	**2018391700**	**1551709194**	**1899519271**
ديون للمؤسسات المالية	162789197	419633541	195741959	158992098
ديون للزبائن	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739
ديون مقدمة بشكل سندات	18698362	19020482	14245846	16428533
الرصيد (2)	**1924033475**	**2170872331**	**1883832686**	**2009876370**
النتيجة	**%102,1227**	**%92,9760**	**%82,3697**	**%94,5092**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

لقد بينت معطيات الجدول رقم (3-14): والتي تتضمن نسبة خطر السيولة حسب المؤشر الثاني لبنك **BNA** أن هذه النسبة بلغت 102,1227% خلال سنة 2014، مما يدل على وجود خطر سيولة كبير بسبب زيادة نسبة

وذلك ممثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): خطر السيولة حسب المؤشر الأول للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	240168472	325840983	306734845	298863421
الرصيد (1)	**240168472**	**325840983**	**306734845**	**298863421**
موجودات محتفظ بها لغرض المعاملات	212	219	238	250
موجودات مالية متاحة للبيع	230569742	2334935457	788082331	265053415
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1431665625	14043819	14043819	194043819
الرصيد (2)	**1662235579**	**2348979495**	**802126388**	**459097484**
النتيجة	**%14,448**	**%13,871**	**%38,240**	**%65,098**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

لقد بينت معطيات الجدول رقم (**3-13**): والتي تتضمن نسبة خطر السيولة حسب المؤشر الأول لبنك **BNA** أن هذه النسبة بلغت 14,448% خلال سنة 2014، ثم انخفضت إلى 13,871% سنة 2015، لترتفع لمدة سنتين على التوالي بنسبة 38,240% سنة 2016، 65,098% سنة 2017، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة وذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء داخل الصندوق أو لدى البنوك الأخرى التي يواجه البنك التزاماته اتجاهها.

الجدول رقم (3-12): فائض الأساس لسنة 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	298863421
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	250
الأصول السائلة	**298863671**
ديون للمؤسسات المالية	158992098
ديون للزبائن	1834455739
الخصوم السائلة	**1993447837**
الأصول السائلة- الخصوم السائلة	**1993447837 -298863671**
النتيجة	**-1694584166**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

من خلال معطيات الجدول (**3-12**): نجد أن فائض الأساس بالنسبة لسنة 2017 سالب والذي قدر ب: 1694584166- بمعنى أن مخاطر السيولة عاد إلى الارتفاع مجددا.

1-2 طريقة المؤشرات:

في طريقة المؤشرات تم الاعتماد على مؤشرين فقط للتطبيق وذلك نظرا لنقص بعض العناصر للحساب.

- **المؤشر الأول:**

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{النقد} + \text{الأرصدة النقدية لدى البنوك}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

الجدول رقم (3-11): فائض الأساس لسنة 2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	306734845
موجودات مالية	238
الأصول السائلة	**306735083**
ديون للمؤسسات المالية	195741959
ديون للزبائن	1673844881
الخصوم السائلة	**1869586840**
الأصول السائلة- الخصوم السائلة	**1869586840 -306735083**
النتيجة	**-1562851757**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

من خلال معطيات الجدول (**3-11**): نجد أن فائض الأساس بالنسبة لسنة 2016 سالب والذي قدر ب: 1562851757- أن أنه انخفض نسبيا عن السنة السابقة.

رابعا: حساب فائض الأساس للسنة **2017** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): فائض الأساس لسنة 2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	325840983
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	219
الأصول السائلة	**325841202**
ديون للمؤسسات المالية	419633541
ديون للزبائن	1732218308
الخصوم السائلة	**2151851849**
الأصول السائلة- الخصوم السائلة	**2151851849 -325841202**
النتيجة	**-1826010647**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

من خلال معطيات الجدول (**3-10**): نجد أن فائض الأساس بالنسبة لسنة 2015 سالب والذي قدر ب: 1826010647- بمعنى أنه ارتفع على السنة السابقة مما يشكل خطر كبير على البنك.

ثالثا: حساب فائض الأساس للسنة **2016** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9): فائض الأساس لسنة 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	240168472
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	212
الأصول السائلة	**240168684**
ديون للمؤسسات المالية	162789197
ديون للزبائن	1742545916
الخصوم السائلة	**1905335113**
الأصول السائلة– الخصوم السائلة	**1905335113 –240168684**
النتيجة	**–1665166429**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

من خلال معطيات الجدول (**3–9**): نجد أن فائض الأساس بالنسبة لسنة 2014 سالب والذي قدر ب: 1665166429- مما يدل أن البنك الوطني الجزائري يمكن أن يكون معرض لخطر السيولة حيث أنه مول جميع أصوله باستخدام ما كان بحوزته.

ثانيا: حساب فائض الأساس للسنة **2015** كما هو موضح في الجدول التالي:

المبحث الثالث: مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث تم التطرق إلى كيفية قياس مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري في المطلب الأول ودور إدارة خطر السيولة في منح القروض في البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: قياس خطر السيولة في البنك

هناك عدة طرق يتم بواسطتها حساب خطر السيولة وتماشيا مع ما تم الحصول عليه من معطيات ومعلومات تم حساب خطر السيولة في البنك الوطني الجزائري انطلاقا من:

1-1 طريقة السيولة اليومية:

ملاحظة:

بما أن دراسة الحالة كانت على مستوى البنك الوطني الجزائري **BNA**، فقد تعذر الحصول على بعض العناصر التي تخدم نسب خطر السيولة ولهذا كان لزاما حساب هذه النسب عن طريق السيولة اليومية (فائض الأساس).

فائض الأساس = الأصول السائلة – الخصوم السائلة

أولا: حساب فائض الأساس لسنة **2014** كما هو موضح في الجدول التالي:

استخلاص:

بناءا على ما سبق يتضح أن البنك الوطني الجزائري باعتباره من البنوك التجارية في الجزائر عليه تطبيق نسب السيولة (نسبة الرصيد النقدي نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني)، المعمول بها لدى سلطة النقد الجزائرية، فقد تبين من خلال تحليل مؤشرات هذه السيولة أن الارتفاع في هذه المؤشرات خلال السنوات الأخيرة يدل على أن ميزانية البنك في وضعية فائض، مما يسمح له بمنح العديد من الودائع.

الجدول رقم (3–8): نسبة الاحتياطي القانوني للسنوات 2014– 2015– 2016– 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	240168472	325840983	306734845	298863421
الرصيد (1)	**240168472**	**325840983**	**306734845**	**298863421**
ديون للمؤسسات المالية	162789197	419633541	195741959	158992098
ديون للزبائن	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739
ديون مقدمة بشكل سندات	18698362	19020482	14245846	16428533
الرصيد (2)	**1924033475**	**2170872331**	**1883832686**	**2009876370**
النتيجة	**%12,4825**	**%15,0096**	**%16,2824**	**%14,8697**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

لقد بينت معطيات الجدول رقم (**3–8**): والتي تتضمن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك **BNA** أن هذه النسبة بلغت 12,4825% خلال سنة 2014، ثم ارتفعت لمدة سنتين على التوالي 15,0096%، 16,2824% خلال سنتي 2015-2016 مما يدل على زيادة مقدرة البنك الوطني الجزائري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، لتنخفض في سنة 2017 إلى 14,8697% وهذا راجع إلى نقص في حجم الودائع على مستوى البنك الذي قد يكون سببه ظروف غير اعتيادية أو أزمات قد مر بها البنك.

يبين الجدول رقم (**3–7**): الذي يتضمن نسبة التوظيف خلال سنة 2014 والتي بلغت 102,1227%، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات الموالية وهذا راجع لمنح البنك قروضا أكثر من حجم ودائعه وقد يكون قد استخدم أمواله الخاصة حيث نلاحظ هنا أنه فضل هدف الربح على هدف الأمان، ثم انخفضت إلى 92,9760% خلال سنة 2015 ثم تعاود الانخفاض والارتفاع لسنتين على التوالي بنسب 82,3697%, 94,5092% في 2016, 2017 مما يعني أن هذه الزيادة تعود إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري، من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربح، فارتفاعها يؤثر إيجابيا على الأرباح.

2–4 نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقا لقوانين البنك المركزي تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي وتحسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وقد تم حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7): نسبة التوظيف للسنوات 2014– 2015– 2016– 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
القروض والسلف على المؤسسات المالية	133210394	503338888	166797057	277338267
القروض والسلف على الزبائن	1831665625	1515052812	1384912137	1622181004
الرصيد (1)	**164876019**	**2018391700**	**1551709194**	**1899519271**
ديون المؤسسات المالية	162789197	419633541	195741959	158992098
ديون الزبائن	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739
ديون مقدمة في شكل سندات	18698362	19020482	14245846	16428533
الرصيد (2)	**1924033475**	**2170872331**	**1883832686**	**2009876370**
النتيجة	**%102,1227**	**%92,9760**	**%82,3697**	**%94,5092**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

لقد بينت معطيات الجدول رقم (**3-6**): والتي تتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك **BNA** أن هذه النسبة بلغت 73,374% خلال سنة 2014 وهذه النسبة عالية جدا مقارنة بالسنوات الموالية، ثم انخفضت لمدة سنتين على التوالي 17,5604%، 16,406% خلال سنتي 2015-2016، لترتفع في سنة 2017 إلى 26,796%.

ويفسر هذا الارتفاع للسنة الأخيرة في النسبة بزيادة الارتفاع في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة.

3-2 نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجة الزبائن من القروض.

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وقد تم حسابها تبعا للجدول التالي:

الجدول رقم (3–6): نسبة السيولة القانونية للسنوات 2014– 2015– 2016– 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	240168472	325840983	306734845	298863421
موجودات مالية محتفظ بها لآجال الاستحقاق	1431665625	14043819	14043819	194043819
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والكيانات التابعة	17467981	19477640	22813382	23741477
سندات التوظيف	00	00	00	00
أصول ثابتة	22190068	21621980	21150516	21791299
أصول غير ثابتة	261760	229492	171517	140856
الرصيد (1)	**1711753906**	**381213914**	**364914079**	**538580872**
البنك المركزي	00	00	340355168	00
ديون المؤسسات المالية	162789197	419633541	195741949	158992098
ديون الزبائن	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739
ديون مقدمة بشكل سندات	18698362	19020482	14245846	16428533
الرصيد (2)	**1924033475**	**2170872331**	**2224187844**	**2009876370**
النتيجة	**%73,374**	**%17,5604**	**%16,406**	**%26,796**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

لقد بينت معطيات الجدول رقم (**3-5**): والتي تتضمن نسبة الرصيد النقدي لبنك **BNA** خلال سنة 2014 أنها بلغت 10,946%، بينما ارتفعت سنة 2015 إلى 14,424%، ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى 13,049% وذلك سنة 2016 لترتفع مرة أخرى إلى 14,201% سنة 2017، ويعود ارتفاع هذه النسبة في السنة الأخيرة مجددا إلى أسباب قد تكون: بسب زيادة الإيداع من طرف الأفراد والهيئات، أو زيادة الاقتراض من البنك المركزي، أو تسديد قروض كان البنك قد أقرضها للمتعاملين.

2-2 نسبة السيولة القانونية:

وتهدف إلى التأكد من قيام البنك بالوفاء بمتطلبات السيولة التي يفرضها عليه البنك المركزي، حيث يراقب البنك هذه النسبة أربع مرات خلال الشهر والتي تصل في المتوسط إلى 30%، وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الخزينة العمومية} + \text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{الاوراق التجارية والمالية} + \text{الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{المبالغ المقترضة من البنك المركزي} + \text{المستحقات} + \text{البنوك والحوالات} + \text{خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع}} \times 100$$

وسيتم حسابها وفقا للجدول التالي:

من خلال المؤشرات: نسبة الرصيد النقدي- نسبة السيولة القانونية- نسبة التوظيف- نسبة الاحتياطي القانوني، وباستخدام الميزانيات من الفترة 2014 إلى 2017 نستطيع حساب ما يلي:

2-1 نسبة الرصيد النقدي:

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن، حيث يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): نسبة الرصيد النقدي للسنوات 2014- 2015- 2016- 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	240168472	325840983	306734845	298863421
الرصيد (1)	**240168472**	**325840983**	**306734845**	**298863421**
البنك المركزي	00	00	340355168	00
ديون للمؤسسات المالية	162789197	419633541	195741959	158992098
ديون للزبائن	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739
مطلوبات أخرى	288693599	107120613	140671583	110962924
الرصيد (2)	**2194028712**	**2258972462**	**2350613591**	**2104410761**
النتيجة	**%10,946**	**%14,424**	**%13,049**	**%14,201**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

الجدول رقم (3-4): ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	298863421	البنك المركزي	--
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	250	ديون المؤسسات المالية	158992098
موجودات مالية متاحة للبيع	265053415	ديون الزبائن	1834455739
القروض والسلف على المؤسسات المالية	277338267	ديون مقدمة بشكل سندات	16428533
القروض والسلف على الزبائن	1622181004	الضرائب الحالية المطلوبات	11273229
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	194043819	الضرائب المؤجلة المطلوبات	536812
الضرائب الحالية الأصول	11176286	مطلوبات أخرى	110962924
الضرائب المؤجلة الأصول	611969	حسابات التسوية	104668088
أصول أخرى	38681034	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	30045156
حسابات التسوية	75010175	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	--
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات	23741477	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	102041054
سندات التوظيف	--	ديون واجبة الدفع	194000000
أصول ثابتة	21791299	رأس المال	41600000
أصول غير ثابتة	140856	منح مرتبطة برأس المال	--
شهرة المحل	--	احتياطات	178987219
		فرق التقييم	-5169755
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة	5703138
		نتيجة السنة	29986747
مجموع الأصول	**282863327**	**مجموع الخصوم**	**282863327**

المصدر: Rapport Annuel BNA en 2017 مع الترجمة وبتصرف (أنظر الملحق رقم 2 ص123)

الجدول رقم (3-3): ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	306734845	البنك المركزي	340355168
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	238	ديون المؤسسات المالية	195741959
موجودات مالية متاحة للبيع	788082331	ديون الزبائن	1673844881
القروض والسلف على المؤسسات المالية	166797057	ديون مقدمة بشكل سندات	14245846
القروض والسلف على الزبائن	1384912137	الضرائب الحالية المطلوبات	12418095
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	الضرائب المؤجلة المطلوبات	535633
الضرائب الحالية الأصول	1099186	مطلوبات أخرى	140671583
الضرائب المؤجلة الأصول	715320	حسابات التسوية	79065313
أصول أخرى	78034835	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	38172236
حسابات التسوية	49986094	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	--
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات	22813283	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	92063068
سندات التوظيف	--	ديون واجبة الدفع	14000000
أصول ثابتة	21150516	رأس المال	41600000
أصول غير ثابتة	171517	منح مرتبطة برأس المال	--
شهرة المحل	--	احتياطات	155567323
		فرق التقييم	-6155252
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة	5703139
		نتيجة السنة	31419896
مجموع الأصول	**284337117**	**مجموع الخصوم**	**284337117**

المصدر: Rapport Annuel BNA en 2016 مع الترجمة وبتصرف (أنظر الملحق رقم 2 ص123)

الجدول رقم (3-2): ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	325840983	البنك المركزي	--
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	219	ديون المؤسسات المالية	419633541
موجودات مالية متاحة للبيع	2334935457	ديون الزبائن	1732218308
القروض والسلف على المؤسسات المالية	503338888	ديون مقدمة بشكل سندات	19020482
القروض والسلف على الزبائن	1515052812	الضرائب الحالية المطلوبات	12143540
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	الضرائب المؤجلة المطلوبات	533280
الضرائب الحالية الأصول	9352557	مطلوبات أخرى	107120613
الضرائب المؤجلة الأصول	765351	حسابات التسوية	646190613
أصول أخرى	29769699	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	33960614
حسابات التسوية	44652322	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	--
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات	19477640	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	91380217
سندات التوظيف	--	ديون واجبة الدفع	14000000
أصول ثابتة	21621980	رأس المال	41600000
أصول غير ثابتة	229492	منح مرتبطة برأس المال	--
شهرة المحل	--	احتياطات	131029808
		فرق التقييم	2458804
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة	5703139
		نتيجة السنة	29537515
مجموع الأصول	**2719081219**	**مجموع الخصوم**	**2719081219**

المصدر: Rapport Annuel BNA en 2015 مع الترجمة وبتصرف (أنظر الملحق رقم 1 ص122)

الجدول رقم (3-1): ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	240168472	البنك المركزي	--
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	212	ديون المؤسسات المالية	162789197
موجودات مالية متاحة للبيع	230569742	ديون الزبائن	1742545916
القروض والسلف على المؤسسات المالية	133210394	ديون مقدمة بشكل سندات	18698362
القروض والسلف على الزبائن	1831665625	الضرائب الحالية المطلوبات	9958741
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1431665625	الضرائب المؤجلة المطلوبات	389090
الضرائب الحالية الأصول	12678581	مطلوبات أخرى	288693599
الضرائب المؤجلة الأصول	643381	حسابات التسوية	91192610
أصول أخرى	39924437	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	23990196
حسابات التسوية	77806314	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	--
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات	17467981	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	68044201
سندات التوظيف	--	ديون واجبة الدفع	14000000
أصول ثابتة	22190068	رأس المال	41600000
أصول غير ثابتة	261760	منح مرتبطة برأس المال	--
شهرة المحل	--	احتياطات	106245349
		فرق التقييم	2562134
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة	5703142
		نتيجة السنة	29784457
مجموع الأصول	**2620619286**	**مجموع الخصوم**	**2620619286**

المصدر: Rapport Annuel BNA en 2014 مع الترجمة وبتصرف (أنظر الملحق رقم 1 ص122)

الشكل رقم (3-2): القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري

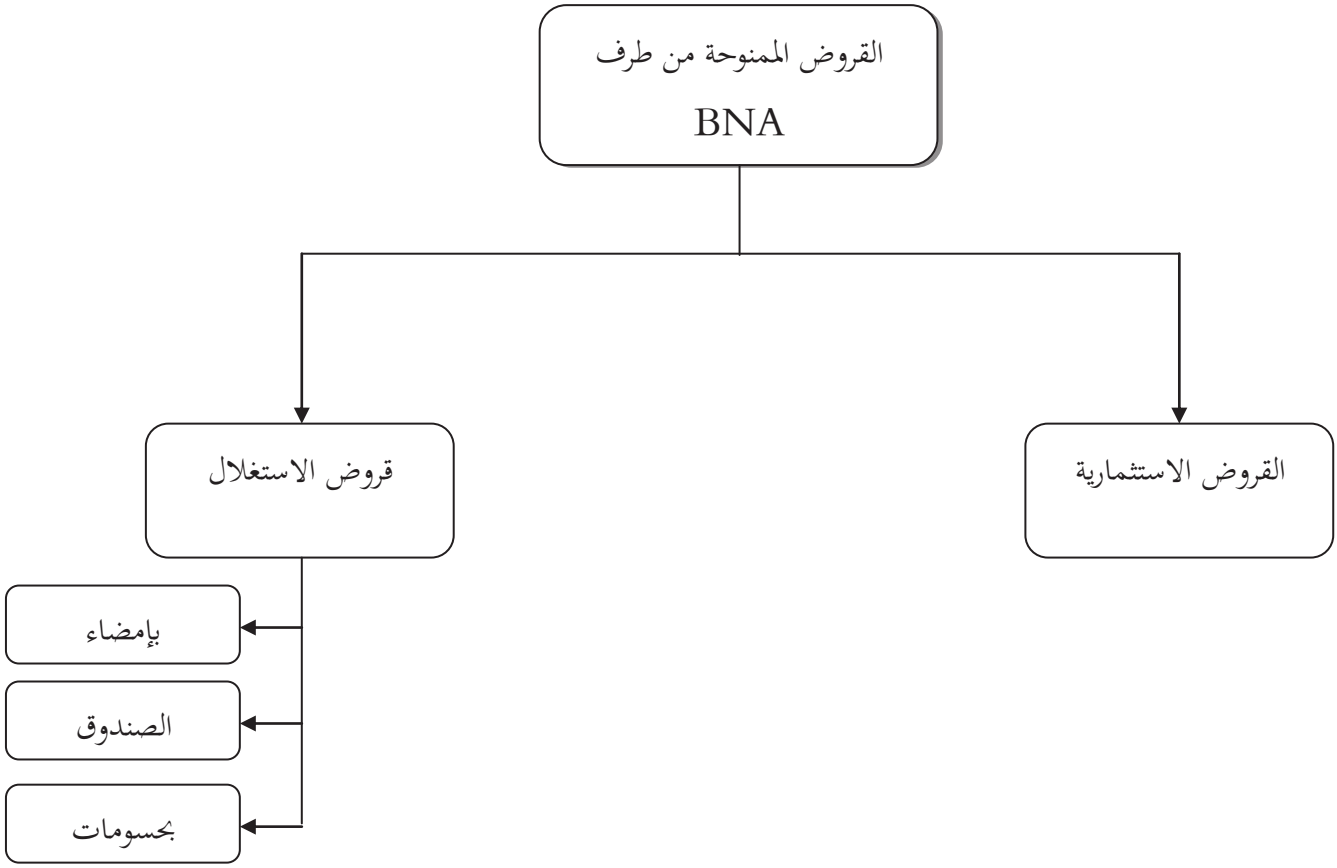

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات سابقة

المطلب الثاني: قياس السيولة

يعتمد البنك على مجموعة من المعادلات والنسب التي يسترشد بها للتعرف على حالة السيولة عنده، وقياس مدى توفرها في البنك والتي تضمن مواجهة الالتزامات التي تستحق خلال فترة زمنية معينة، ولهذا سنتناول في هذا المطلب طرق قياس السيولة في البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال المؤشرات: التوظيف- السيولة القانونية- الرصيد النقدي، الاحتياطي القانوني، وباستخدام الميزانيات من الفترة 2014 إلى 2017، الواردة فيما يلي:

- **قروض السندات:** هو أحد أنواع القروض الحديثة والذي يعتمد على الوثائق أي يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للمواصفات مثلا استيراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة.

ب– قروض الصندوق: وله عدة أنواع منها:

- **قروض قصيرة الأجل Credit Court Terme** : ومدتها لا تزيد عن سنة.
- **قروض متوسطة الأجل Credit Moyen Terme** : أحد القروض الأكثر تداولا بالبنك الوطني الجزائري ومدتها تفوق سنة وتقل عن 5 سنوات.
- **قروض طويلة الأجل Credit Along terme** : وهي القروض التي تصل مدتها إلى 10 سنوات فأكثر.
- تسبيقات على الصفقات **Le Marche**: أن يتفق الزبون مع البنك على تقديم مبلغ كتسبيق بضمان صفقة من أجل أخذ السوق.

ت– قروض بحسومات: وهي:

- حسم سندات تجارية وهي أخذ عمولة مقابل إنهاء العملية.
- حسم شيكات ويقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد الزبائن.
- حسم وثائق التصدير.

والشكل التالي يمثل ذلك:

المبحث الثاني: السيولة في البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سنتناول القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري في المطلب الأول، وقياس السيولة على مستوى البنك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

يعتمد البنك الوطني الجزائري على نوعين من القروض أهمها:[1]

1- القروض الاستثمارية.

2- قروض الاستغلال.

1-1 القروض الاستثمارية:

هي كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة ما تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى هذا النوع من القروض CMT- CCT يقلل من المخاطر التي تواجه البنك.

ومن الشروط التي يضعها في هذا المجال، عدم تجاوز السقف للقرض الواحد ب 1500000 مليار وخمسة مائة مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف مثل: الآلات، المعدات، العقارات، مباني.

1-2 قروض الاستغلال:

هي أكثر أنواع القروض تداولا لدى **BNA** والتي تنقسم بدورها إلى:

أ- **قروض بإمضاء:** وتتفرع إلى عدة التزامات منها:

- **الكفالات:** هي اعتماد يقدمه البنك للزبون من أجل توثيق وترخيص نشاطه حيث يقوم الزبون بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالته التي تعتمد على شروط يحددها وبمجرد انتهاء النشاط وثبات ربيته برفع البنك يده على الكفالة ويرجع الزبون قيمته المالية، وللكفالة عدة أنواع:
  - كفالة حسن التنفيذ بفائدة 5%؛
  - كفالة تسبيقات بفائدة 15%؛
  - كفالة تسبيق للتمويل وكفالة مؤقتة لا تتعدى 4 أشهر بفائدة 1%؛
- **السندات المالية والتجارية:** يتداول هذا النوع أكثر في حالة الشراء من الخارج إلى استيراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية على حسب العملية.

[1] عيوني رضوان، بن حسين عبد الإله، المرجع سبق ذكره، ص- ص 84 -86.

- **تجنب لنقص شديد في السيولة:**

ويعني ذلك في فترة مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة الطلب على سحب ودائعهم، ومقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

وتتكون سيولة البنك من:

السيولة الحاضرة: وهي الأرصدة والمودعة في البنك المركزي.

السيولة شبه الحاضرة: تتمثل في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

- **تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك:**

بخصوص أمان المودعين على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم، وذلك بتحديد حد أدنى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد.

أما بالنسبة لامان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بان التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض وتقليل مقدار المخاطرة المصرفي.[1]

[1] لعميش أسماء، (2016): "**دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغام، الجزائر، ص– ص 79–80.

- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع ومذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة؛
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض؛
- قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية، يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض؛
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير منقولة التي تخصص نشاط البنك والمتعاملين معه؛
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخطية؛
- البنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحسب أطرافه لوحده أو مع شركاءه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بانجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع:

- كفتح الحسابات ومنح الشيكات؛
- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

3-2 أهداف البنك الوطني الجزائري

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- **تحقيق أقصى ربحية:**

إن تحقيق أكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك، ويعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، حيث تشمل إيرادات البنك إجمالا:

الفوائد، الأتعاب مقابل الخدمات، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين المصارف الإدارية مثل الرواتب.

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

إن لمهام البنك الوطني الجزائري أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لما له من سلطة في مختلف المجالات، بما يحقق له أهدافه.

3-1 مهام البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:[1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبه نشاط معين)؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيدdomiciliation والتحصيل le virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح البنك قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها؛
- اكتساب جزئي أو كلي بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين؛
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/ شراء أوراق تجارية/ وصولات (BON)، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميينles collectivites publiques، الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع الأبعاد وإعادة خصم القيم؛
- يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية؛

[1] عيوني رضوان، بن حسين عبد الإله، (2016): "**تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية– دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، ص– ص 77– 79.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية المطابقة ومديرية تسيير الأخطار، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد شبكة الاستغلال التي تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك وتضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية الاستغلال، تشرف على 2111 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني، وهذا ما يمثله الشكل رقم (**3-1**) .

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

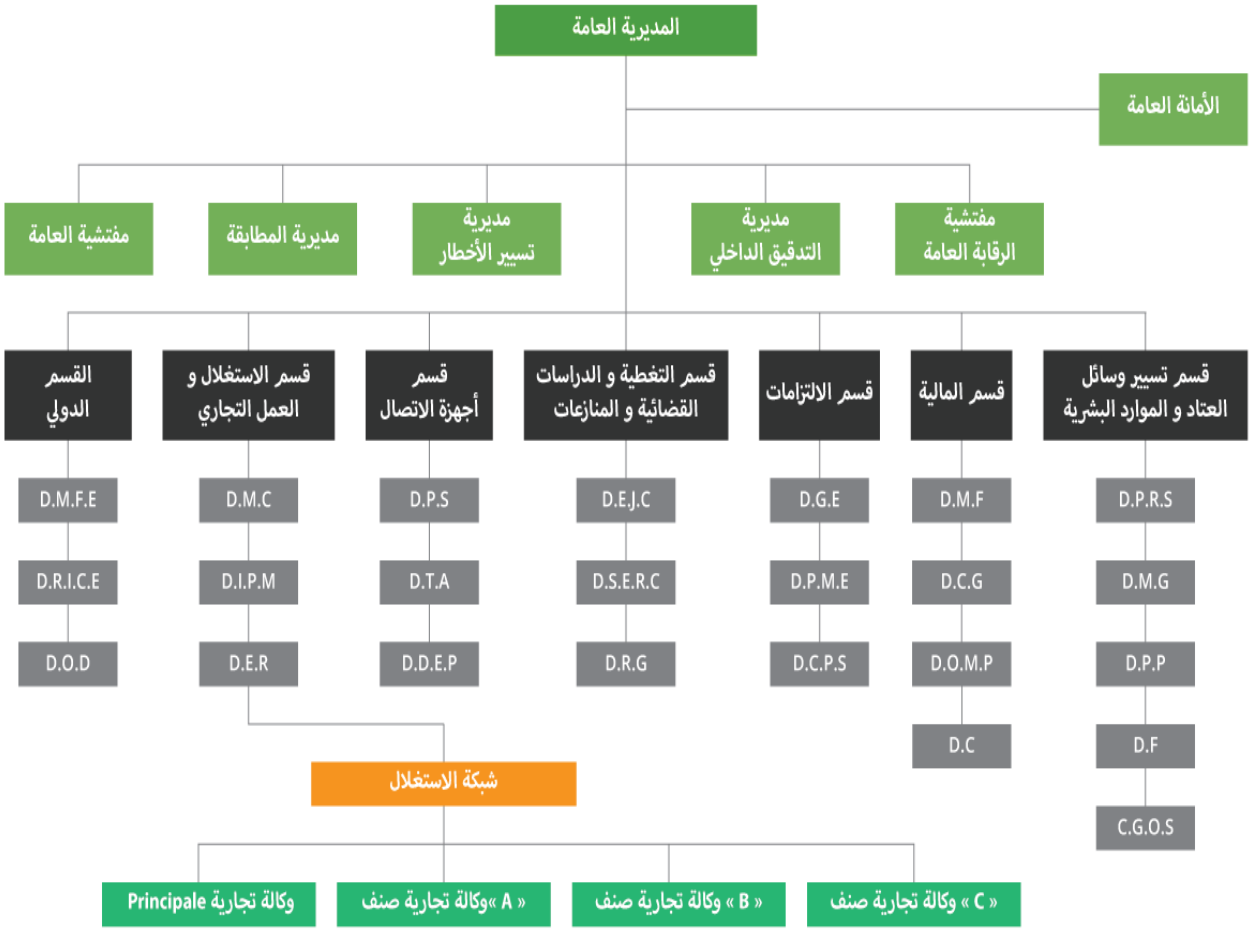

المصدر: www .bna.dz 14/05/2019 a 12 :05

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

2-1 التعريف بالبنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك في الجزائر وكما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي ظهر بعد التأميم ولا يمكن أن تدرك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966 وبدأ نشاطه على أساس 53 وكالة مأخوذة من القرض المالي وبرأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري.

بالإضافة إلى تمويل البنك الوطني الجزائري لقطاع الصناعة والتجارة فإنه كان يمول أيضا قطاع الزراعة، وذلك إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982.[1]

إذا يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فاصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية، فكان تأسيس المصرف توسيعا لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة والنقل باستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، حيث قدر رأس مال المصرف ب: 1000000000دج نتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية، أما عدد فروعه فقدرت ب: 53 فرعا لتزيد بعد ذلك إلى 123 فرعا سنة 1986 ثم نقصت، لتصبح BNA سنة 1985بعد إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[2]

2-2 الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي مفتشية الرقابة العامة والتدقيق الداخلي، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.

[1] أسامة يوسفي، (2014): "**تسيير خطر القروض البنكية المتعثرة– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة رقم 316– أم البواقي**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 32.

[2] زرقة أسماء، المرجع سبق ذكره، ص 49.

1-2 مراحل تطور البنك الوطني الجزائري

يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين أساسيتين هما:[1]

أ- مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962- 1988):

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

- البنك المركزي الجزائري BCA أنشأ في 1962/12/13؛
- الصندوق الجزائري للتنمية CAD أنشأ في 1963/05/07؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD أنشأ في 1964/08/10؛

وعملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى تأميم وشرائها لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري، ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي أنشئ في 1967/10/19 وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

ب- مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي، وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة وهو من أهم القوانين الناتجة من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

[1] زرقة أسماء، (2018):" **دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية- دراسة حالة البنك الوطني**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ص- ص 48- 49.

الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة... إلخ، كما أنه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل سندات الخزينة العمومية...إلخ.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، بمد الدعم المالي والقروض وهذا تسبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01/88 و 04/88 ل 12 جانفي 1988 وقانون 119/88 ل 21 جوان 1988 وقانون 177/88 ل 28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار (ب و ج) وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداءًا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
- 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات، الهيدروليك".
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة "الصناعة الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".[1]

[1] حبيب علي، (2016):"**حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة تنافسية للبنوك الجزائرية دراسة حالة BNA**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ص- ص 89- 90.

المبحث الأول: أساسيات حول البنك الوطني الجزائري

تناول هذا المبحث نشأة البنك الوطني الجزائري في المطلب الأول وتعريفه وهيكله التنظيمي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فاحتوى على مهام وأهداف **BNA**.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

شهد البنك الوطني الجزائري منذ نشأته جملة من التغيرات وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر نتطرق إلى:

1-1 نشأة البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم تم إنشاؤها بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بحسب المرسوم 66-78 بتاريخ 1966/06/13 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها، والتشريع الجزائري، وكذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

ولقد ضم البنك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له والمتمثلة في كل من:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني جانفي 1968.
- بنك باريس وهولندا جوان 1968.[1]

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأسمال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة تسمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنوك تسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس

[1] سليم منى، (2017): "**أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية آداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص-ص 171-172.

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لموضوع هذه المذكرة حول إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، ولتجسيد هذا الموضوع في الواقع وللإجابة على مختلف التساؤلات التي طرحت سابقا، سوف نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها زبدة ما تحصلنا عليه من معلومات حول البنك الوطني الجزائري.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتعرض المبحث الأول إلى أساسيات حول البنك الوطني الجزائري أما الثاني فيتطرق إلى السيولة على مستوى البنك المدروس فيما خصص المبحث الثالث والأخير إلى عرض وتحليل مؤشرات خطر السيولة على منح القروض في **BNA**.

-خـاتمة-

- وضع مديرية خاصة بالمخاطر على مستوى كل بنك يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك ويشترط أن تكون له الدراية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات وسياسات البنك، ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه إلى جانب إقرار استراتيجيات وسياسات واضحة فيما يخص إدارة ومواجهة المخاطر تقوم هذه الدائرة بمتابعة تنفيذها على مستوى البنك؛
- التطوير في نظم التدقيق والرقابة على ميزانية البنك يساهم في التنبؤات المستقبلية عن وضعية السيولة لدى البنوك لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات تأثير مخاطر السيولة على منح القروض؛
- العمل على توفير أدوات قياس مالية وإدارية مناسبة من أجل تجنب مخاطر السيولة لعدم الوقوع في عسر مالي والذي بدوره يؤدي إلى الإفلاس؛
- ضرورة اعتماد البنك على نظام الإنذار المبكر عن أية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في السداد وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة البنك أول بأول، وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات، وضرورة التزامها على تطبيق مبادئ إدارة مخاطر السيولة وفق لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- الالتزام بنظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها؛
- العمل على دعم البنوك التجارية عند تعرضها لأزمات مالية، منها أزمة السيولة من خلال السلطة النقدية والذي من شأنه تخفيض مخاطر السيولة وذلك بعد تأكدها من أن البنوك التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر؛
- على البنوك تطوير سياسة (هيكل) إدارة مخاطر السيولة يوضح بشكل رئيسي دور مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة من خلال إنشاء وحدة مركزية في البنك تعني بتلك المخاطر وتحديد مهام وصلاحيات هذه الوحدة في ظل المخاطر الضاغطة.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي نقصا أو قصورا في جهدنا غير أننا نأمل أن نكون قد وفقنا بجمع مادة هذا الموضوع وأن تكون خاتمة بحثنا بداية لإشكاليات أخرى لم نتمكن من الإجابة عنها في صفحات بحثنا والمتمثلة في:

- طرق التنبؤ بمخاطر السيولة في البنوك التجارية؛
- تأثير حجم الودائع على تحقيق هدف السيولة في البنوك التجارية؛
- طرق تحديد السيولة في البنوك التجارية.

- وأخيرا الفرضية الرابعة: والتي تنص على أن أدوات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة تكفل زيادة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في آجالها المحددة **محققة** وذلك باعتبار عملية إدارة المخاطر السيولة وسيلة لضمان استمرارية العمل البنكي، وبناءا على المؤشرات التي تم القيام بها في الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن البنك الوطني كلما توفر على السيولة يزداد في منح القروض لزبائنه، أما في حالة النقص فيتراجع نسبيا عن أداء هذه الوظيفة وهذا ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجاني المعرفي، وهي كالتالي:

- إن عدم قيام البنك بالدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح القرض، يؤدي إلى تفاقم المخاطر؛
- افتقار البنوك التجارية لأساليب حديثة في قياس ومراقبة المخاطر، حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر؛
- تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة أي عند تعرضه لخطر السيولة، إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، أو من خلال الاقتراض منها مباشرة وهذا لسد العجز في السيولة؛
- كلما اعتمدت البنوك التجارية على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر وبالأخص مخاطر السيولة، كلما كان احتمال وقوعها في المخاطر منخفض في المستقبل؛
- تتميز الودائع بأنها تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها البنوك التجارية عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق؛
- إن البنوك التجارية في صورة البنك الوطني الجزائري وغيره من البنوك تستعمل مؤشرات قياس السيولة ودرجة خطرها بشكل غير محدد الأهداف، حيث تطبقها في جانب حسابي وتحديد المؤشرات دون المرور إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي في البنك.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية والتحليل للنتائج تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- الاعتماد على الأساليب العلمية في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي قد تتعرض لها البنوك من ناحية السيولة وخاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في البلد؛

خاتمة:

يعتبر القطاع البنكي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، ولكون القطاع حساس ومهم للغاية فهو يمتاز بتعدد أبعاد المخاطر المالية، حيث تقوم البنوك التجارية بدعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، وذلك من خلال تقديمها خدمات متنوعة أهمها منح القروض والسلفيات وقبول الودائع، إلا أنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها بهذه الأنشطة، لذلك فإن نجاح إدارة البنك في عملها وقدرتها على تحقيق أهدافها الثلاث (السيولة، الربحية، الأمان)، إلا أنها تتعرض من حين لأخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولابد للبك أن يحتاط لمثل هذه المخاطر أو ما يعرف بمخاطر السيولة والتي لا يستطيع البنك تجنبها، لذا تعمل إدارة البنك على إدارتها بهدف التخفيف من حدتها.

فالبنك الوطني الجزائري يعد من بين أهم البنوك الناشطة في الجزائر، وذلك لما يقدمه من خدمات، خاصة تلك المتعلقة بمنح قروض مختلفة ومتنوعة منها قروض الاستغلال والاستثمار، وهذا البنك كغيره من البنوك يتعرض لمجموعة من المخاطر، وهذا راجع لعدم الدراسة الشاملة لقرار منح القرض، ما يؤدي إلى تحمل البنك الوطني الجزائري لخسائر معتبرة.

اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والقائلة بأنه يمكن لإدارة مخاطر السيولة أن تؤثر في منح القروض في البنوك التجارية من خلال تقديرها للخطر والتقليل من حدته **محققة** بحيث كلما تحكم البنك في مخاطر سيولة كلما زادت قدرته على منح القروض؛
- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي مفادها أنه يتم منح القروض في البنوك التجارية وفق إجراءات مرتبطة بهذه العملية، تتمثل أساسا في السياسة الإقراضية للبنك **محققة** لأنها تتطلب إجراءات مرتبطة بهذه العملية معتمدة بذلك على أسس ومبادئ في السياسة الإقراضية والمتمثلة في مبدأ الربحية، مبدأ السيولة، مبدأ الأمان؛
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة: والتي مفادها أن البنوك التجارية تقوم بالاعتماد على أدوات لقياس السيولة في البنك ومخاطرها والتي تفرض عليها من قبل السلطة النقدية **محققة** وذلك من خلال نسب قياس السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني)، وكذلك من خلال مؤشرات قياس مخاطر السيولة فيها والمتمثلة في (نسبة السيولة اليومية عن طريق فائض الأساس، وعن طريق بعض المؤشرات) المفروضة من قبل السلطات النقدية على البنوك؛

-قائمة المراجع-

9. محمد جبار الصائع، رضا صاحب أبو أحمد، (2003): "**إدارة المصارف**"، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق.

المراجع باللغة الفرنسية:

أولا: الكتب

1. G.Cuvittar ,MA ,Amazith , Audit et inspction Bancaire . Extrait ReveueSNC , N14 , 1997.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. Shaymaa younus kadhim,(2014) : '**the effect of cash liquidity in banks performance level-standard and analytical study on some of iraqi trading Banks for the period of 1997-2011'**, fulfillement to get the ph.d in Accounting, St clements university, baghdad.

التقارير:

1. Rapport Annuel BNA en 2014
2. Rapport Annuel BNA en 2015
3. Rapport Annuel BNA en 2016
4. Rapport Annuel BNA en 2017

المواقع الالكترونية:

1. **www.bna.dz 15/05/2019**

31. نوال لعشوري، (2018): "**الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على الأداء وإدارة المخاطر البنكية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر.

32. هيفاء غانية، (2015): "**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2و3**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

-رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية:

1. أمال كمال حسن البرزنجي، خلود ولد العكيلي، (2007): "إدارة **الخطر وأثره في الخدمات السياحية والفندقية**"، ورقة مقدمة من طرف السياحة وإدارة الفنادق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأردن.
2. حرشوم سهام، صحراوي إيمان، (2009): "**مداخلة بعنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية**"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 20-21 أكتوبر.
3. حسين بالعجوز،(2005): "**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، يومي06-07 جوان.
4. السنوني محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، (2009): "**تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال- التحديات**"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية، جامعة الزرقاء الخاصة-الأردن، يومي 10-11 نوفمبر.
5. شعبان فرج، (2014): "**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
6. طارق الله خان، حبيب أحمد، (2003): "**إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية**"، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
7. فريهان عبد الحفيظ يوسف، (2008): "**إدارة المخاطر المصرفية**"، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، عمان.
8. مبارك بوعشة، (2007): "**إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، عمان، الأردن.

22.عباس محمد الأمين، شقال رابح، (2017): "**استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

23.عبد الغني قواوسي، (2014): "**تجديد السيولة في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

24. عتروس صونيا، (2015): "**أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

25. عيوني رضوان، بن حسين عبد الإله، (2016): "**تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد– تلمسان، الجزائر.

26. فاتن الواعر، (2013): "**دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر.

27.فلفلي الزهرة، (2010): "**حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر.

28. لعميش أسماء، (2016): "**دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، الجزائر.

29.مفيدة طلبة، (2013): "**إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر.

30. نصر رمضان أحلاسة، (2013): "**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة –دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

12. رومان خديجة، طالب نريمان، (2014): "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفقا لاتفاقية بازل 03**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د.الطاهر مولاي، الجزائر.

13. زرقة أسماء، (2018): "**دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية– دراسة حالة البنك الوطني**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

14. سعيدة زاوي، (2013): "**أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي –دراسة استبيانية لعينة من البنوك–**"، مذكرة ماستر غير منشورة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

15. سليم منى، (2017): "**أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية آداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية– دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارة الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

16. سمية بركاني، (2016): "**إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

17. سيداوي فتيحة، (2015): "**إدارة مخاطر القروض –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

18. شادي سلامة الحولي، (2015): "**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

19. صبرينة زايدي، (2015): "**إدارة مخاطر القروض البنكية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أمحمد أو الحاج– البويرة، الجزائر.

20. طهير أميرة، (2017): "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر.

21. عادل زيراوي، (2008): "**سياسة منح الائتمان المصرفي وإدارة مخاطره في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**"، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر.

3. بن مصطفى عبد القادر، (2018): "**البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل03: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2013-2016**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.

4. بوزيان الكاملة،(2015):"**تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

5. بوضياف جهاد، (2015): "إدارة **مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–** "، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

6. جعفري حياة، قاسم مليكة، (2015): "**تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أوالحاج- البويرة، الجزائر.

7. حبيب علي، (2016): "**حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية– دراسة حالة BNA**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر.

8. حكيم براضية، (2011): "**التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

9. حياة نجار، (2014): "**إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.

10. خضراوي نعيمة، (2009): "**إدارة المخاطر البنكية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

11. دهمش أميرة، (2015): "**المخاطر البنكية وآلية تسييرها**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

14. عبد المطلب عبد الحميد، (2010): "**البنوك الشاملة وإدارتها**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

15. محمد سعيد سلطان، (2005): "**إدارة البنوك**"، بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.

16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، (2006): "**إدارة البنوك**"، ط1، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17. محمد فتحي البدوي، (2012): "**إدارة البنوك**"، ط1، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، مصر.

18. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، (2010): "**مدخل في علم الاقتصاد**"، ط1، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19. عبد الغفار حنفي،(2007):"**إدارة المصارف**"،بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية–مصر.

-ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية:

1. أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، (2014): "**دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"، العدد 02، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية.
2. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، (2016): "**الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقاربة السيولة المعرضة للخطر**"، العدد 03، مجلة الاقتصاد والمالية.
3. بونيهي مريم، (2016): "**الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**"، العدد 15، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
4. رجراج وهيبة، (2014): "**إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**"، العدد 05، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية.
5. مروج الطاهر هذال المرسومي، (2015): "**تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي**"، العدد 20، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.

-ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

1. أسامة يوسفي، (2014): "**تسيير خطر القروض البنكية المتعثرة– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 816– أم البواقي**"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
2. باسل جبر حسن أبو زعيتر، (2006): "**العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين.

قائمة المراجع

-أولا: الكتب:

1. ابراهيم الكراسنة، (2010): "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، ط2، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبوظبي.
2. أسعد حميد علي، (2013): "**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. حدة رايس، (2008): "**دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**"، ط1، إيتراك النشر للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. حسين جميل البدري، (2003): "**البنوك: مدخل إداري ومحاسبي**"، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. خالد وهيب الراوي، (2009): "**إدارة المخاطر المالية**"، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان، الأردن.
6. دريد كامل آل شيب، (2012): "**إدارة البنوك المعاصرة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. سامر جلدة، (2009): "**البنوك التجارية والتوريق المصرفي**"، بدون طبعة، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. سمير الخطيب، (2015): "**قياس وإدارة المخاطر البنكية**"، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
9. شقيري موسى، محمود نور وآخرون، (2011): "**إدارة المخاطر**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. صادق راشد الشمري، (2009): "**إدارة المصارف (الودائع والتطبيقات العلمية**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. طارق عبد العال، (2007): "**إدارة المخاطر (الأفراد–إدارات–شركات)**"، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
12. الطاهر عبد الله، (2006): "**النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، ط2، الناشر مركز البريد، الكرك.
13. عاطف جابر طه عبد الرحيم، (2007): "**تنظيم وإدارة البنوك**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- الملاحـــق -

الملحق رقم (02): ميزانية البنك الوطني الجزائري للسنتين 2016-2017

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 826 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

Rapport Annuel de BNA en 2016 -2017

الملحق رقم (01): ميزانية البنك الوطني الجزائري للسنتين 2014- 2015

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

Rapport Annuel de BNA en 2014 -2015